جلاء الطرف

في فن الصرف

غمدان أحمد الشيخ

جلاء الطرف

في فن الصرف

جلاء الطرف

جلاء الطرف

في فن الصرف

غمدان أحمد الشيخ

جلاء الطرف

www.alukah.net
شبكة الألوكة

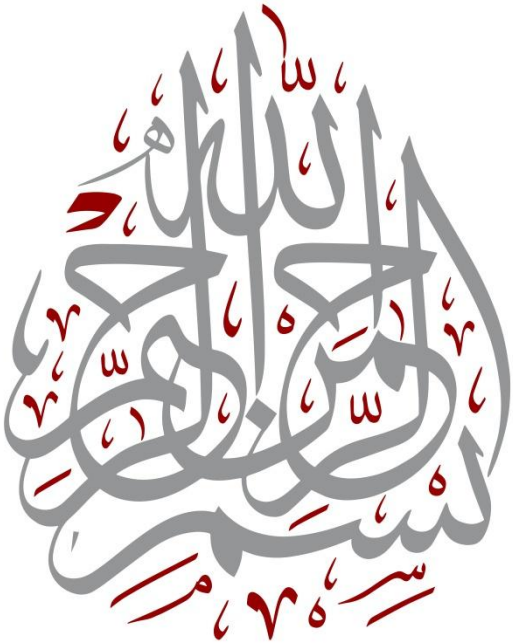

الطبعة الأولى

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م

جلاء الطرف

موضوعات البحث:

مقدمة البحث.

أهمية البحث.

اسئلة البحث.

مفردات البحث.

ملخص البحث (بالعربية).

ملخص البحث (بالإنجليزية).

كلـــــمات البحث.

تمهيد.

الصرف في اللغة والاصطلاح.

أهمية علم الصرف.

ما يَدخُلُ مِن كَلامِ العَرَبِ تَحتَ عِلمِ الصَّرفِ وما لا يَدخُلُ.

أقسام علم الصرف.

نُبذةٌ عن تاريخِ نَشأةِ العِلمِ وتطَوُّرِ التَّأليفِ فيه.

الفَرْقُ بينه وبَيْنَ عِلْمِ النَّحوِ.

ابن جنى بين النحو والصرف.

الفعل المهموز.

معنى التَّضعيفِ.

الأفعال المعتلة.

اللَّفيفُ.

الممنوع من الصرف.

تصريف الاسم.

أوزان المصدر.

لواحق المصدر.

تَعريفُ القَلْبِ المَكانيِّ.

" الزيادة ".

اللام المزحلقة.

اللام الموطئة للقسم.

الميزان الصرفي.

أَمثِلَةٌ على كيفيَّةِ الوَزْنِ.

الخاتمة.

أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

المصادر والمراجع.

مقدمة البحث

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح العرب لسانًا، وأبلغهم بيانًا، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن علم الصرف من أجلِّ علوم العربية وأعظمها أثرًا في فهم كلام الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، إذ يُعنى ببنية الكلمة وأحوالها وما يطرأ عليها من تغيير بالزيادة والنقص والإعلال والإبدال والإدغام، مما يُسهم في إدراك المعاني اللغوية على وجهها الصحيح. وقد اعتنى العلماء بهذا الفن عناية فائقة، فألفوا فيه المصنفات المتنوعة بين المطولات والمختصرات والمنظومات والشروح؛ خدمةً للغة القرآن وحفظًا لقواعدها وأصولها.

ويُعد كتاب «جلاء الطرف في فن الصرف» من المؤلفات التي تناولت هذا العلم الشريف بأسلوب يهدف إلى تقريب مسائله وتيسير قواعده للدارسين، جامعًا بين التأصيل العلمي والعرض التعليمي. ومن هنا تبرز أهمية دراسته للكشف عن منهجه العلمي، وبيان ما اشتمل عليه من قضايا صرفية وأصول لغوية، مع إبراز قيمته بين كتب الصرف ومكانته في خدمة هذا الفن.

وقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على موضوعات الكتاب ومسائله، ويبين أهم القواعد الصرفية التي تناولها، مع الاستفادة من أقوال أئمة اللغة والصرف في تحليل تلك المسائل ومناقشتها، سائلين الله تعالى التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للباحثين وطلاب العلم.

والله ولي التوفيق.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث الموسوم بـ «جلاء الطرف في فن الصرف» فيما يأتي:

إبراز مكانة علم الصرف بوصفه أحد العلوم الأساسية لفهم اللغة العربية وضبط ألفاظها ومعانيها.

التعريف بكتاب «جلاء الطرف في فن الصرف» وبيان قيمته العلمية ومنهج مؤلفه في عرض المسائل الصرفية وتقريبها للمتعلمين.

خدمة الدراسات اللغوية العربية من خلال دراسة أحد المصنفات المتخصصة في علم الصرف وتحليل موضوعاته وقضاياه.

المساهمة في فهم بنية الكلمة العربية وما يطرأ عليها من تغييرات صرفية تؤثر في المعنى والاستعمال اللغوي.

ربط القواعد الصرفية بالتطبيق العملي عبر الاستشهاد بالنصوص القرآنية والحديثية والشواهد العربية التي تُظهر أثر الصرف في فهم النصوص.

إبراز جهود علماء العربية في المحافظة على سلامة اللغة وتقعيد قواعدها من خلال مؤلفاتهم في علم الصرف.

إفادة الباحثين وطلاب العلم بتقديم دراسة تجمع أهم المسائل الصرفية الواردة في الكتاب بصورة منظمة وميسرة.

إظهار العلاقة بين علم الصرف والعلوم الشرعية؛ إذ إن فهم كثير من الأحكام والمعاني التفسيرية والحديثية يتوقف على معرفة الدلالات الصرفية للألفاظ.

الإسهام في إحياء التراث اللغوي من خلال دراسة كتاب تراثي والتعريف بمحتواه وأثره في مسيرة التأليف الصرفي.

تنمية الملكة اللغوية لدى الدارسين وتعزيز قدرتهم على تحليل الكلمات واستخراج أوزانها ومعرفة اشتقاقاتها ودلالاتها المختلفة.

اسئلة البحث

يمكن صياغة أسئلة البحث لعنوان «جلاء الطرف في فن الصرف» على النحو الآتي:

ما المنهج الذي اتبعه المؤلف في عرض المسائل الصرفية وتنظيمها؟

ما أبرز الموضوعات والقضايا الصرفية التي تناولها الكتاب؟

كيف عالج المؤلف أبواب التصريف المختلفة كالمجرد والمزيد، والإعلال، والإبدال، والإدغام؟

ما الأدلة والشواهد اللغوية التي اعتمد عليها المؤلف في تقرير القواعد الصرفية؟

ما مدى تأثر المؤلف بآراء أئمة الصرف والنحو، وما أبرز المصادر التي رجع إليها؟

ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذا الكتاب وغيره من المؤلفات الصرفية المشهورة؟

ما القيمة العلمية والتربوية للكتاب في تعليم علم الصرف وتقريب مسائله للمتعلمين؟

ما أثر دراسة المسائل الصرفية الواردة في الكتاب في فهم النصوص القرآنية والحديثية؟

ما أبرز النتائج العلمية التي يمكن استخلاصها من دراسة كتاب «جلاء الطرف في فن الصرف»؟

مفردات البحث

يقصد بمفردات البحث المصطلحات الأساسية التي يقوم عليها موضوع «جلاء الطرف في فن الصرف»، ومن أهمها:

١. جلاء

لغةً: الوضوح والكشف والإظهار.

اصطلاحًا: بيان المسائل وإيضاحها وإزالة ما يكتنفها من غموض.

٢. الطرف

لغةً: العين أو النظر، ويُراد به البصر والتأمل.

في عنوان الكتاب: كناية عن إدراك القارئ وفهمه لمسائل العلم بعد توضيحها وبيانها.

٣. الفن

لغةً: النوع أو الصنف من الشيء.

اصطلاحًا: مجموعة من المسائل والقواعد التي تنتظم تحت علم معين.

٤. الصرف

لغةً: التغيير والتحويل.

اصطلاحًا: علم تُعرف به أحوال بنية الكلمة العربية وما يطرأ عليها من زيادة أو نقصان أو إعلال أو إبدال أو إدغام، وما يترتب على ذلك من دلالات ومعانٍ.

٥. الميزان الصرفي

مقياس وضعه علماء الصرف لمعرفة أصول الكلمات وزوائدها، وأصله الأحرف: فَعَلَ.

٦. الاشتقاق

أخذ كلمة من أخرى مع وجود مناسبة في اللفظ والمعنى بينهما، مثل: كاتب من كتب.

٧. المجرد والمزيد

المجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية.

المزيد: ما زيد على حروفه الأصلية حرف أو أكثر لغرض معنوي أو لفظي.

٨. الإعلال

تغيير يطرأ على حروف العلة (الألف والواو والياء) بالحذف أو القلب أو التسكين للتخفيف.

٩. الإبدال

جعل حرف مكان حرف آخر وفق قواعد صرفية معلومة.

١٠. الإدغام

إدخال حرف في حرف مماثل أو مقارب له حتى يصيرا حرفًا واحدًا مشددًا.

١١. التصغير

تحويل الاسم إلى صيغة مخصوصة للدلالة على صغر الحجم أو التقليل أو التحبيب، مثل: كُتَيِّب من كتاب.

١٢. النسب

إلحاق ياء مشددة بآخر الاسم للدلالة على الانتماء، مثل: مكّي ومدني.

١٣. المصدر

الاسم الدال على الحدث مجردًا من الزمن، مثل: الكتابة والاجتهاد.

١٤. اسم الفاعل واسم المفعول

اسم الفاعل: ما دل على من قام بالفعل، مثل: كاتب.

اسم المفعول: ما دل على من وقع عليه الفعل، مثل: مكتوب.

١٥. الأبنية الصرفية

الصيغ والأوزان التي تُبنى عليها الكلمات العربية، مثل: فَعَلَ، فَعَّلَ، أَفْعَلَ، اسْتَفْعَلَ.

هذه المفردات تمثل الأساس العلمي لفهم موضوع البحث ودراسة القضايا الصرفية التي يتناولها كتاب «جلاء الطرف في فن الصرف».

ملخص البحث

يتناول هذا البحث كتاب «جلاء الطرف في فن الصرف» دراسةً وتحليلًا؛ لما يمثله من أهمية في خدمة علم الصرف، أحد العلوم الأساسية لفهم اللغة العربية واستيعاب أسرارها ودلالاتها. ويهدف البحث إلى التعريف بالكتاب ومؤلفه، وبيان منهجه في عرض القضايا الصرفية، والكشف عن أبرز الموضوعات التي تناولها، مع إبراز قيمته العلمية ومكانته بين المؤلفات الصرفية.

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع مسائل الكتاب وأبوابه، وتحليل مادته العلمية، ومقارنة آرائه بما ورد في المصادر الصرفية المعتمدة عند علماء العربية. كما تناول البحث أهم مباحث الصرف الواردة في الكتاب، مثل الميزان الصرفي، والاشتقاق، وأقسام الأفعال، والمجرد

والمزيد، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والتصغير، والنسب، وغيرها من القضايا التي تُظهر دقة النظام اللغوي العربي.

وخلص البحث إلى أن كتاب «جلاء الطرف في فن الصرف» يمثل جهدًا علميًا متميزًا في تبسيط قواعد الصرف وتقريبها للدارسين، وأن مؤلفه سلك منهجًا تعليميًا واضحًا يجمع بين التأصيل العلمي وحسن الترتيب وكثرة الأمثلة والشواهد، مما أسهم في تسهيل فهم المسائل الصرفية وإدراك أثرها في تفسير النصوص الشرعية وفهم أساليب اللغة العربية.

كما أبرزت الدراسة أهمية علم الصرف في تنمية الملكة اللغوية، وضبط الألفاظ العربية، وفهم معاني القرآن الكريم والسنة النبوية فهمًا صحيحًا، وأوصت بمزيد من الدراسات العلمية التي تُعنى بتحقيق الكتب الصرفية التراثية ودراسة مناهج مؤلفيها وإبراز جهودهم في خدمة اللغة العربية وعلومها.

Abstract

This research examines the book "Jalāʾ al-Ṭarf fī Fann al-Ṣarf" through an analytical and descriptive study, highlighting its significance in the field of Arabic morphology (Ṣarf), which is one of the fundamental sciences for understanding the Arabic language and its linguistic structures. The study aims to introduce the book and its author, identify the methodology adopted in presenting morphological issues, and explore the major topics discussed therein while demonstrating its scholarly value among classical works on Arabic morphology.

The research employs a descriptive-analytical approach by examining the contents of the book, analyzing its linguistic material, and comparing its views with those found in authoritative morphological sources. The study addresses several important topics, including the morphological scale (al-Mīzān al-Ṣarfī), derivation (al-Ishtiqāq), types of verbs, root and augmented forms, vowel changes (Iʿlāl), substitution (Ibdāl), assimilation (Idghām), diminutives, attribution (Nisbah), and other essential aspects of Arabic morphology.

The study concludes that "Jalāʾ al-Ṭarf fī Fann al-Ṣarf" is a valuable scholarly contribution that simplifies morphological rules and makes them more accessible to students and researchers. The author adopts a clear educational method

characterized by systematic organization, sound linguistic explanations, and abundant illustrative examples, which facilitate the understanding of morphological principles and their application in interpreting Islamic texts and Arabic literary expressions.

Furthermore, the research emphasizes the importance of Arabic morphology in strengthening linguistic competence, preserving the accuracy of Arabic expressions, and enhancing the proper understanding of the Qur'an and the Sunnah. The study recommends further academic efforts in editing, investigating, and studying classical morphological works in order to highlight the contributions of Muslim scholars to the

preservation and development of the Arabic language.

كلمات البحث

الكلمات المفتاحية: علم الصرف، جلاء الطرف، الميزان الصرفي، الاشتقاق، الإعلال، الإبدال، الإدغام، اللغة العربية، الدراسات اللغوية.

تمهيد

لقد حازَ عِلمُ الصَّرفِ بين عُلومِ العَرَبيَّةِ مَكانةً شَريفةً؛ فهو عِلمٌ جَليلٌ شَأنُه، عَظيمٌ قَدْرُه، لا غَناءَ عنه لأهلِ العَرَبيَّةِ جَميعًا، فهو ميزانُ لُغةِ العَرَبِ، وإذا كانَ الجُزءُ الأكبَرُ مِنَ اللُّغةِ يُؤخَذُ بطَريقِ القياسِ، فإنَّ أساسَ القياسِ ومادَّتَه عِلمُ الصَّرفِ؛ فهو قياسُ العَرَبيَّةِ الَّذي تَنخَرِطُ فيه جُلُّ ألفاظِها، ومَن ليسَ له دِرايةٌ به فقد فوَّتَ عَلى نَفسِه القَدْرَ الأعظَمَ مِن عُلومِ العَرَبيَّةِ.

وقَديمًا كانَ العُلَماءُ يَتَناوَلونَ عِلمَ الصَّرفِ داخِلًا في عِلمِ النَّحوِ، ولا يُفرِّقونَ بينهما، فعِندَ المُتَقدِّمينَ أنَّ عِلمَ الصَّرفِ قِسمٌ مِن عِلمِ النَّحوِ، عَلى أنَّنا نُسارِعُ فنَقولُ: إنَّ عِلمَ الصَّرفِ بما يَتَناوَلُه مِن دِراسةٍ للكَلِمةِ الثَّابتةِ غَيرِ المُنسَبِكةِ في جُملةٍ، ليسَ قِسمًا مِن عِلمِ النَّحوِ الَّذي يَتَناوَلُ الكَلِمةَ في أحوالِها المُتَنَقِّلةِ، إنَّما هو صِنْوٌ له، لكِنَّ تَأخُّرَه عَن عِلمِ النَّحوِ -وحَقيقٌ به أن يَتَقَدَّمَ عليه- إنَّما جاءَ لدِقَّةِ مَسائِلِه، وحاجةِ المُتَعَلِّمِ فيه

للتَّدريبِ، فلا يَتَجاسَرُ عليه إلَّا مَن أمَدَّه الله عَزَّ وجَلَّ بسَيَلانِ ذِهنٍ وصَفاءِ قَريحةٍ، وليَكونَ النَّحوُ مُمهِّدًا له، ومُعِينًا عَلى مَعرِفةِ مَباحِثِه ومَسائِلِه.

وقد عُنِيَ بعِلمِ التَّصريفِ العُلَماءُ في القَديمِ والحَديثِ، فأفرَدوا له الكُتُبَ، وبوَّبوا له الأبوابَ في كُتُبِ النَّحوِ، ولِما لهَذا العِلمِ مِن شَرَفٍ وفَضلٍ عَلى سائِرِ عُلومِ العَرَبيَّةِ، فقد حاوَلْنا - قَدْرَ الجُهدِ والطَّاقةِ- إحصاءَ العِلمِ واستيفاءَه، وفَتْحَ مُستَغلَقِه، وتَذليلَ صَعبِه، وتَيسيرَ عَسيرِه، وإخراجَه مِن تِلكَ الزَّاويةِ الَّتي نَظَرَ إلَيه مِنها الدَّارِسون عَلى أنَّه عِلمٌ عَصِيٌّ عَلى الأفهامِ؛ لتَكونَ المَوسوعةُ الصَّرفيَّةُ مُلِمَّةً بالمَسائِلِ والتَّفريعاتِ، مُيسَّرةً في الأُسلوبِ وطَريقةِ العَرْضِ، نائِينَ عَنِ الأقوالِ الشَّاذَّةِ، ولُغاتِ العَرَبِ النَّادِرةِ، ومَسائِلَ تَغَوَّلَ فيها الصَّرْفيُّونَ في القياسِ، بحَيثُ تَأتي المَوسوعةُ ذاتَ فائِدةٍ للمُتَخَصِّصينَ، وقَريبةَ التَّناوُلِ مِنَ المُبتَدِئينَ في العِلمِ، مُعتَمِدينَ عَلى المَصادِرِ والمَراجِعِ المَوثوقةِ والمُعتَرَفِ لأصحابِها بالرِّيادةِ في العِلمِ، وأهم تلك المراجع والمصادر: "كتاب" سيبويه، وكتاب "التصريف" للمازني،

وشرحه لابن جني في كتاب "المنصف"، و"الخصائص"، و"سر الصناعة"؛ لابن جني، و"الملوكي" لابن جني، وشرحه لابن يعيش، و"المفصل" للزمخشري، وشرحه لابن يعيش، و"شافية ابن الحاجب" في التصريف، وشروحها للرضي الإستراباذي، والجاربردي، وكتاب "الممتع الكبير في التصريف" لابن عصفور، و"إيجاز التعريف في علم التصريف"؛ لابن مالك، وألفيته وشروحها، وعلى رأس تلك الشروح: "المقاصد الشافية" للشاطبي، و"توضيح المقاصد والمسالك" للمرادي، و"أوضح المسالك" لابن هشام، و"شرح التصريح" للأزهري، وكتاب "التسهيل" لابن مالك، وشروحه: لابن مالك نفسه، ولابن عقيل، ولابن ناظر الجيش، ولأبي حيان الأندلسي، وكتابه "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، و"شرح التصريف" للثمانيني.

الصَّرفُ في اللُّغةِ

هو رَدُّ الشَّيءِ عَن وَجْهِه، وهو مَعنًى قائِمٌ عَلى التَّغييرِ والتَّقليبِ؛ فالصَّرْفانِ في اللُّغةِ هُما: اللَّيلُ والنَّهارُ، وصَرْفُ الدَّهرِ: نَوائِبُه[1]، ومِنه قَولُ الله تعالى: وَتَصرِيفِ الرِّياحِ [البقرة: ١٦٤]؛ أي: إرسالِها بأنواعِها وأشكالِها المُختَلِفةِ: عَقيمًا ومُلْقِحةً، وصَرًّا ونَصرًا وهَلاكًا، وحارَّةً وبارِدةً، ولَيِّنًا وعاصِفةً[2].

اصطلاحًا:

عند المتقدمين:

رَأى المُتَقَدِّمونَ أنَّ عِلمَ الصَّرفِ قِسمٌ مِن عِلمِ النَّحوِ، وعَرَّفوا الصَّرفَ عَلى أنَّه: أن تَبنيَ مِنَ الكَلِمةِ بِنَاءً لم تَبنِهِ العَربُ

(١) نظر: ((لسان العرب)) لابن منظور (٩/ ١٨٩).

(٢) يُنظر: ((الجامع لأحكام القرآن)) للقرطبي (٢/ ١٩٧).

عَلى وزنٍ له نَظيرٌ في كَلامِ العَرَبِ، ثُمَّ تُطَبِّقَ ما تَقتَضيه قَواعِدُ القياسِ في كلامِهِم عَلى البِناءِ الَّذي بنيْتَه؛ مِن إعلالٍ وإبدالٍ وإدغامٍ وغَيرِ ذلك؛ فمَثَلًا: أن تَبنيَ مِن (ضَرَبَ) مثالَ: جَعْفَر (فَعْلَل)، فتقول: ضَرْبَبٌ، فتُكرِّرَ اللَّامَ للإلحاقِ، أو أن تبنيَ مِن قَرَأ مِثْلَ دَحْرَجَ، تقول: قَرْأَا، والأصلُ: قَرْأَأ، قُلِبَت الهَمزةُ الثَّانيةُ ألفًا لثِقَلِ الجَمعِ بين الهَمزَتَينِ، وكانَتِ الألِفُ أَولى لسُكونِها وانفِتاحِ ما قَبلَها، فالتَّغييراتُ الَّتي لحِقَتِ الكَلِمةَ لتَصيرَ عَلى مِثالِ كَلِمةٍ أُخرى يَختَصُّ بها عِلمُ التَّصريفِ[1].

عند المتُأخِّرينَ:

عِلْمُ الصَّرفِ - كما عرَّفه ابنُ الحاجِبِ[2]، والرَّضِيُّ[3]، وابنُ مالكٍ[1]، وابنُ عَقيلٍ[2]، وابنُ هِشامٍ[3] - ينحَصِرُ في أمرَينِ:

---

(١) يُنظر: ((الكتاب)) لسيبويه (٤/ ٢٤٢)، ((شرح كتاب سيبويه)) للسيرافي (٥/ ١٣٤، ١٣٥)، ((اللباب في علل البناء والإعراب)) للعكبري (٢/ ٤٣٢)، ((الشرح الملوكي)) لابن يعيش (ص: ١٨)، ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٦، ٧).

(٢) يُنظر: ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ١).

(٣) يُنظر: ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٧).

١- تَعريفٌ بالمَعنى العَمَليِّ، وهو: (تَحويلُ الأصلِ الواحِدِ إلى أمثِلةٍ مُختَلِفةٍ لمَعانٍ مَقصودةٍ لا تَحصُلُ إلَّا بها)، وقد رَكَّزَ ذلك عَلى النَّاحيةِ العَمَليَّةِ في العِلمِ؛ كاسْمَيِ الفاعِلِ والمَفعولِ.

٢- تَعريفٌ بالمَعنى العِلميِّ، وهو: (عِلمٌ بأُصولٍ يُعرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِمةِ الَّتي ليسَت بإعرابٍ ولا بِناءٍ)[٤].

= (١) يُنظر: ((إيجاز التعريف في علم التصريف)) لابن مالك (ص: ٥٨).

(٢) يُنظر: ((شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)) (٤/ ١٩١).

(٣) يُنظر: ((شرح التصريح)) للأزهري (٢/ ٦٥٣، ٦٥٤).

(٤) يُنظر: ((شذا العرف في فن الصرف)) للحملاوي (ص: ١١).

أهمِّيَّةُ عِلمِ الصَّرفِ

عِلمُ الصَّرفِ عِلمٌ يَحتاجُه كُلُّ دارِسٍ للُّغةِ العَرَبيَّةِ؛ فهو ميزانُ العَرَبيَّةِ، فبه نَعرِفُ أصلَ الكَلِمةِ مِن زَوائِدِها، وإذا كانَ في اللُّغةِ ما لا نَصِلُ إلَيه إلَّا سَماعًا، فإنَّ الجُزءَ الأكبَرَ مِنَ اللُّغةِ واقِعٌ تَحتَ بابِ القياسِ، وذلك لا يُمكِنُ مَعرِفَتُه إلَّا مِن خِلالِ عِلمِ الصَّرفِ[1]، ومِمَّا يَجدُرُ ذِكرُه أنَّ عِلمَ الصَّرفِ كانَ يَنبَغي أن يُقدَّمَ عَلى غَيرِه مِن عُلومِ العَرَبيَّةِ؛ إذ إنَّه يَختَصُّ بمَعرِفةِ الكَلِمةِ في ذاتِها دونَ أن تُرَكَّبَ في جُملةٍ، ومَعرِفةُ الشَّيءِ في ذاتِه قَبلَ التَّركيبِ مُقَدَّمةٌ عَلى مَعرِفَتِه بَعدَ التَّركيبِ، لكِنْ تَأخُّرُه بين عُلومِ العَرَبيَّةِ جاءَ لدِقَّتِه وحاجةِ طالِبِه للتَّدريبِ[2].

(١) يُنظر: ((المنصف)) لابن جِنّي (١/ ٢).

(٢) يُنظر: ((الممتع الكبير في التصريف)) لابن عصفور (ص: ٣٣).

مَوضوعُه: الألفاظُ العَرَبيَّةُ صِحَّةً واعتِلالًا، وأصالةً وزيادةً، وغَيرَ ذلك[1].

(١) يُنظر: ((شذا العرف في فن الصرف)) للحملاوي (ص: ١١).

ما يَدخُلُ مِن كَلامِ العَرَبِ تَحتَ عِلمِ الصَّرفِ وما لا يَدخُلُ:

يَدخُلُ تَحتَ البَحثِ في عِلمِ الصَّرفِ أمرانِ:

١- الأسماءُ المُتَمَكِّنةُ، وهي الَّتي لا تُشبِهُ الحَرفَ[(١)].

٢- والأفعالُ المُتصَرِّفةُ (غيرُ الجامِدةِ)[(٢)].

ويَخرُجُ مِنه:

١- الأسماءُ الأعجَمِيَّةُ؛ لأنَّها مَنقولةٌ مِن لُغةٍ غَيرِ اللُّغةِ العَرَبيَّةِ، ولَها حُكمٌ يَخُصُّها.

---

(١) يُقَسِّمُ النحويُّونَ الأسماءَ إلى: أسماءٍ مُتمَكِّنةٍ، وهي نوعانِ: مُتمَكِّنٌ أمكَنُ: وهو الذي لا يُشبِهُ الفِعْلَ ولا الحَرْفَ، ويَقبَلُ التنوينَ في حالةِ التنكيرِ؛ ومُتمَكِّنٌ غيرُ أمكَنَ: وهو ما يُعرَفُ في اللُّغةِ بالممنوعِ مِنَ الصَّرفِ؛ وأسماءٌ غَيرُ مُتمَكِّنةٍ: وهي التي تُشبِهُ الحَرْفَ من حيثُ البِنيةُ أو عَدَدُ الحُروفِ؛ مِثلُ تاءِ الفاعِلِ، أو مِن حيثُ المعنى، كأسماءِ الإشارةِ والموصولِ؛ لأنَّها لا معنى لها في ذاتِها، إنَّما تَدُلُّ على معنًى في غيرِها، وتلك خَصيصةٌ مِن خصائِصِ الحُروفِ. يُنظر: ((التطبيق النحوي)) لعبده الراجحي (ص: ٤٢).

(٢) يُنظر: ((المساعد)) لابن عقيل (٤/ ٦).

٢- الحُروفُ وما يُشبِهُها مِنَ الأسماءِ المُتَوَغِّلةِ في البِناءِ، مِثْلُ: (ما ومَن).

٣- والأصَواتُ، مِثْلُ: كَخٍ لزَجْرِ الطِّفلِ، و(حايِ) لزَجرِ الإبِلِ.

٤- والأفعالُ الجامِدةُ، مِثْلُ: ليسَ وعَسى، وسَبَبُ إخراجِ الحُروفِ وما أشبَهَها مِنَ الأسماءِ المُتَوَغِّلةِ في البِناءِ، والأفعالِ الجامِدةِ: أنَّها تَلزَمُ حالةً واحِدةً، ولا تَنقَلِبُ البِنيةُ مِن حالٍ إلى حالٍ؛ فلا يَدخُلُها عِلمُ التَّصريفِ[١].

استِمدادُه: مِن كَلامِ اللهِ ورَسولِه، وكَلامِ العَرَبِ.

واضِعُه: مُعاذُ بنُ مُسلِمٍ الهرَّاءُ[٢]؛ قالَ السُّيوطيُّ: (واتَّفَقوا عَلى أنَّ مُعاذًا الهَرَّاءَ أوَّلُ مَن وضَعَ التَّصريفَ)، وقالَ أيضًا:

(١) يُنظر: ((الممتع الكبير في التصريف)) لابن عصفور (ص: ٣٥)، ((المساعد)) لابن عقيل (١/ ٦، ٧).

(٢) يُنظر: ((شذا العرف في فن الصرف)) للحملاوي (ص: ١١).

(... يُقالُ له مُعاذُ بنُ مُسلمٍ الهَرَّاءُ، وهو نَحويٌّ مَشهورٌ، وهو أوَّلُ مَن وضعَ التَّصريفَ)[1].

ثَمَرتُه: صِيانةُ الألسِنَةِ والأقلامِ عن الوُقوعِ في الخَطَأِ في مُفرَادتِ اللُّغةِ، وفَهْمُ تُراثِ العَرَبِ اللُّغويِّ.

أقسامُه:

يَنقَسِمُ عِلْمُ الصَّرْفِ قِسْمَينِ:

١- الصِّيَغُ المُختَلِفةُ للكَلِمةِ الَّتي تُعطي مَعانيَ مُختَلِفةً، مِثلُ: عَلَمٍ، عِلْمٍ، تَعلَّمَ، مُعَلِّمٍ، عَلِمَ، مُتَعَلِّمٌ...، وهو القِسمُ المَعنَويُّ في التَّغييرِ.

٢- التَّغييرُ الَّذي يَلحَقُ أصلَ الكَلِمةِ لغَيرِ مَعنًى، كتَغييرِنا (قَوَلَ) إلى (قالَ)، ويَنحَصِرُ في الزِّيادةِ والحَذفِ،

(١) يُنظر: ((الاقتراح في أصول النحو وجدله)) للسيوطي (ص: ٤٢٨).

والإبدالِ والقَلبِ والنَّقلِ والإدغامِ، وهو القِسمُ اللَّفظيُّ[1].

(١) يُنظر: ((الممتع الكبير في التصريف)) لابن عصفور (ص: ٣٣)، ((ارتشاف الضرب)) لأبي حيان (١/ ٢٢)، ((شرح التصريح)) للأزهري (٢/ ٦٥٣).

نُبذةٌ عن تاريخِ نَشأةِ العِلمِ وتطَوُّرِ التَّأليفِ فيه:

تُؤرِّخُ الرِّواياتُ لواضِعِ عِلمِ النَّحْوِ، وتختَلِفُ وتضطَرِبُ اضطرابًا كبيرًا في تحديدِ الواضِعِ؛ فمنها ما يجعَلُ واضِعَ النَّحوِ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ، ومنها ما يجعَلُه الإمامَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ، ومنها ما يَنسُبُه إلى زيادِ بنِ أبيه والي البَصْرةِ، على أنَّه يُلحَظُ في أثناء تلك الرِّواياتِ تَرَدُّدُ اسمِ "أبي الأسوَدِ الدُّؤَليِّ"[1]؛ فأبو الأسودِ الدُّؤَليُّ هو العُنصُرُ الثَّابِتُ في تلك الرِّواياتِ، الذي يضَعُ عِلمَ النَّحوِ؛ إمَّا بأمرٍ من عُمَرَ بنِ الخطَّابِ، أو عليِّ بنِ أبي طالبٍ، أو زيادِ بنِ أبيه، على اختلافِ أزمِنَتِهم، ومن الرِّواياتِ ما نَسَبَت الوَضعَ إلى أبي الأسوَدِ نَفسِه دونَ إشارةٍ من أحَدٍ، إنَّما هو مَن أشار على الإمامِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ بذلك لَمَّا فشا

(١) أبو الأسوَدِ الدُّؤَليُّ: ظالمُ بنُ عَمرِو بنِ سُفيانَ الدُّؤَليُّ، من أصحابِ الإمامِ عليٍّ ومحِبِّيه ومحِبِّي أهلِ بَيتِه. يُنظر: ((نزهة الألباء)) لأبي البركات ابن الأنباري (١/ ١٧ - ١٨).

اللَّحنُ، وثَمَّةَ رواياتٌ أخرى تنسُبُ نشأةَ عِلمِ النَّحوِ إلى نَصرِ بنِ عاصمٍ، ورواياتٌ تنسُبُه إلى عبدِ الرَّحمنِ بنِ هُرمُزَ، وليس ذلك بصحيحٍ؛ إذ كلاهما -نَصرُ بنُ عاصمٍ، وعبدُ الرَّحمنِ بنُ هُرمُزَ- من تلاميذِ أبي الأسوَدِ، وأقرَبُ القولِ أنَّ أبا الأسوَدِ وضعَه بإشارةٍ من الإمامِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، وأنَّه قال له: "انحُ هذا النَّحْوَ يا أبا الأسوَدِ"، بَعدَ أنْ قَسَّم الكَلِمةَ إلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ؛ لذا سُمِّيَ هذا العلمُ ب "عِلمِ النَّحْوِ"[(١)].

أين عِلمُ الصَّرفِ إذًا؟ إنَّ عِلمَ الصَّرفِ من العُلومِ التي يجبُ أن تُقدَّمَ على عِلمِ النَّحوِ؛ لاختصاصِه بالكَلِمةِ نَفسِها[(٢)]، لكنَّ تأخُرَّه عن عِلمِ النَّحوِ إنَّما جاء لأنَّ اللَّحْنَ في العربيَّةِ كان مبدَأُ ظهورِه في أواخِرِ الكَلِماتِ فيما يتعَلَّقُ بالإعرابِ، فكان الاتِّجاهُ نحوَ وَضعِ القواعِدِ والأسُسِ التي تضبِطُ اللِّسانَ من الوُقوعِ في الخطَأِ "النَّحْويِّ"، ولا يعني ذلك أنَّ عِلمَ الصَّرفِ لم ينشَأْ إلَّا

(١) يُنظر: ((نزهة الألباء)) لأبي البركات ابن الأنباري (١/ ١٧ – ٢٢).

(٢) يُنظر: ((المنصف)) لابن جني (١/ ٤، ٥)

بَعدَ نشأةِ النَّحوِ؛ فإنَّ ظاهِرةَ اللَّحْنِ ظَلَّت في تَفَشٍّ وانتِشارٍ، ودَخَل اللَّحْنُ الكَلِماتِ نَفْسَها، فنشأ علمُ الصَّرفِ في كَنَفِ عِلمِ النَّحوِ، ولم يكُنْ مُتقَدِّمو النُّحاةِ من الطَّبَقاتِ البَصريَّةِ الأولى يميِّزون بَينَ العِلمَينِ؛ فالعِلْمانِ معًا كان يُطلَقُ عليهما عِلمُ "العَرَبيَّةِ" قَبلَ أن يكونَ ثمَّةَ تمييزٌ وإطلاقٌ لمُصطلَحي "النَّحوِ"، و"التَّصريفِ"؛ يدُلُّ على هذا ما ذكره ابنُ سلَّامٍ في طبَقاتِه: (وَكَانَ أوَّلَ من أسَّس الْعَرَبيَّةَ، وفتَح بَابها وأنهَج سَبيلَها، وَوضَع قياسَها: أبو الأسوَدِ الدُّؤَليُّ)[1]، وقولُ ابنِ قُتَيبةَ عن أبي الأسوَدِ الدُّؤَليِّ: (وهو أوَّلُ من وَضَع العَرَبيَّةَ).

ومِن ثَمَّ فإنَّ المَرحلةَ الأولى من مراحِلِ نشأةِ عِلمِ "العَرَبيَّةِ" كانت الأنظارُ فيها متَّجِهةً نحوَ أواخِرِ الكَلِماتِ؛ لفُشُوِّ اللَّحنِ فيها، ولم يكُنْ فيها تمايُزٌ بَينَ عُلومِ العَرَبيَّةِ، وكانت المرحلةُ الأولى تضُمُّ أبا الأسوَدِ الدُّؤَليَّ ورجالَه، وهم: عَنبَسةُ الفِيلُ، ونَصرُ بنُ عاصِمٍ، وعبدُ الرَّحمنِ بنُ هُرمُزَ، ويحيى بنُ يَعمَرَ،

(١) يُنظر: ((طبقات فحول الشعراء)) لابن سلَّام الجمحي (١/ ١٢).

وتضُمُّ أيضًا عبدَ اللهِ بنَ أبي إسحاقَ الحَضْرَميَّ، وعيسى بنَ عُمَرَ، وأبا عَمرِو بنَ العلاءِ.

على أنَّه في تلك المرحلةِ ظَهر في الكوفةِ مُعاذٌ الهَرَّاءُ، وهو الذي عُدَّ واضِعَ عِلمِ الصَّرفِ؛ لأنَّه كان مولَعًا بالأبنيةِ والتَّمارينِ، وقد استَنبط الكوفيُّون كثيرًا من القواعِدِ الصَّرفيَّةِ سابقينَ بذلك البَصْريِّين؛ الذين كان الصَّرفُ عِندَهم في الدَّرَجةِ الثَّانيةِ بَعدَ النَّحوِ.

وفي مَرحلةٍ لاحِقةٍ، ومِن لَدُنِ الخَليلِ بنِ أحمدَ الفراهيديِّ ومَن بَعدَه، بدأ عِلمُ الصَّرفِ في التَّمايُزِ عن النَّحوِ من حيثُ المباحِثُ والمسائِلُ لا من حيثُ التَّأليفُ؛ فلم تكُنْ مباحِثُ عِلمِ الصَّرفِ تُتناوَلُ إلَّا في طَيِّ كتُبِ النَّحوِ، وأقدَمُ كتابٍ يتَّضِحُ فيه ذلك كتابُ سِيبَوَيهِ، الذي يدُلُّ دَلالةً قاطعةً على نُشوءِ عِلمِ الصَّرفِ في كَنَفِ علمِ النَّحوِ، وإن كان عِلمُ النَّحوِ هو الذي التُفِتَ إليه أوَّلًا لسَبَبٍ تاريخيٍّ، وظَلَّ القُدَماءُ يتناوَلون مباحِثَ عِلمِ الصَّرفِ كجُزءٍ من عِلمِ النَّحوِ، حتَّى أتى أبو عُثمانَ

المازِنيُّ، وهو أوَّلُ مَن خَلَّص الصَّرفَ من إسارِ النَّحوِ، وفصَّل مسائِلَه في كتابِه "التَّصريف"، وإذا كان أبو عُثمانَ المازِنيُّ أوَّلَ مَن كَتَب كتابًا مُستَقِلًّا في الصَّرفِ، فلا يعني أنَّه أوَّلُ مَن كَتَب فيه؛ فقد سبقَتْه جُهودُ الكوفيِّين -وعلى رأسِهم مُعاذٌ الهَرَّاءُ[1]- ثمَّ جُهودُ البَصريِّين، كما يتَّضِحُ في مسائِلِ الصَّرفِ في كتابِ سِيبَوَيهِ إمامِ النُّحاةِ، إنَّما كان أبو عُثمانَ المازِنيُّ أوَّلَ مَن جَعَله عِلمًا مُستَقِلًّا بالتَّأليفِ عن النَّحوِ، فخطا على خُطاه كُلُّ من ألَّف في الصَّرفِ وَحدَه مِن بَعدِه، ولا يعني ذلك أنَّ أحدًا لم يَعُدْ يَتْبَعُ الطَّريقةَ القديمةَ في الخَلطِ بَينَ النَّحوِ والصَّرفِ؛

فقد ظَلَّت تلك الطَّريقةُ مُتداوَلةً؛ ذلك أنَّ وشيجةَ القرابةِ بَينَ النَّحوِ والصَّرفِ قويَّةٌ ممتَدَّةٌ. يقولُ ابنُ جِنِّي: (... أنَّك لا تكادُ تَجِدُ كتابًا في النَّحوِ إلَّا والتَّصريفُ في آخِرِه)[2]، حتَّى إنَّ قِمَّةَ

(١) معاذٌ الهَرَّاءُ: هو معاذُ بنُ مُسلمٍ الهَرَّاءُ، لُقِّب بالهَرَّاءِ لأنَّه كان يَبيعُ الهَرَويَّ من الثِّيابِ، وُلِد في أيَّامِ الخليفةِ يزيدَ بنِ عبدِ الملِكِ الأُمَويِّ، وتُوفِّيَ في خلافةِ الرَّشيدِ سنةَ ١٨٧هـ، أخَذ عنه الكِسائيُّ شَيخُ المدرسةِ الكوفيَّةِ. يُنظر: ((نزهة الألباء)) لابن الأنباري (ص: ٥٠).

(٢) يُنظر: ((المنصف)) لابن جني (١/ ٤).

التَّأليفِ النَّحْويِّ عندَ ابنِ مالِكٍ في خلاصتِه جاء على نَفسِ المِنوالِ؛ فقد وضع ابنُ مالكٍ مباحِثَ النَّحوِ أوَّلًا، ثمَّ عمَد إلى مباحِثِ الصَّرفِ فوضَعَها آخِرًا[1].

(١) يُنظر: ((نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)) للشيخ محمد الطنطاوي (ص: ٣٢ – ٤١).

الفَرْقُ بينه وبَيْنَ عِلْمِ النَّحوِ:

عِلمُ الصَّرفِ وَثيقُ الصِّلةِ بعِلمِ النَّحوِ، والدَّليلُ عَلى ذلك أنَّ كثيرًا مِن كُتُبِ النَّحوِ تَعقِدُ بابًا لعِلمِ الصَّرفِ في آخِرِها، فهو عِندَهم جُزءٌ مِنَ النَّحوِ؛ قالَ الرَّضِيُّ: (واعلَمْ أنَّ التَّصريفَ جُزءٌ مِن أجزاءِ النَّحوِ بلا خِلافٍ مِن أهلِ الصِّناعةِ)[١]، والفَرْقُ بين العِلْمَينِ -كما ذَكَر ابنُ جِنِّي[٢] - أنَّ عِلمَ النَّحوِ يَختَصُّ بدِراسةِ الكَلِمةِ مِن حَيثُ الإعرابُ والبِنَاءُ، أي: دِراسةِ ما يَلحَقُ أواخِرَ الكَلِماتِ المُرَكَّبةِ في جُمَلٍ، أمَّا عِلمُ الصَّرفِ فيَتَوَفَّرُ عَلى دِراسةِ الكَلِمةِ مِن حَيثُ البِنيةُ دونَ احتياجٍ إلى تَركيبِها في جُملةٍ[٣].

(١) يُنظر: ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٦).

(٢) يُنظر: ((المنصف)) لابن جِنّي (١/ ٤).

(٣) يُنظر: ((مختصر الصرف)) لعبد الهادي الفضلي (ص: ٨).

ابن جنى بين النحو والصرف:

كان ابن جنى إماما في النحو والصرف، وهو على إمامته فيهما فى النحو أمثل منه في الصرف، كما يذكره الكاتبون لترجمته، وإن كان لا يعرف إلا بالنحوي، فالنحو-بالمعنى العام-ينتظم الصرف.

ومرد نبوغه في الصرف وتفوقه فيه أن عجزه أمام أبى علىّ كان في مسألة صرفية؛ كما سبق إيراده، فكان جدّه في الصرف أكثر وأبلغ من جده في النحو.

وقد يونس بتخلفه في النحو، القصة التي يرويها صاحب نزهة الألباء في ترجمة على ابن عيسى الربعي. وها هي ذي: «اجتمع الربعي وابن جنى يمشيان في موضع، فاجتاز على باب خربة فرأى فيها كلبا-أي الربعي وكان مغرى بقتل الكلاب-

فقال لابن جنى: قف على الباب، ودخل. فلما رآه الكلب يريد أن يقتله هرب وخرج، ولم يقدر ابن جنى على منعه[1].

«وعلم النحو يبحث في الجمل، وعلم الصرف يبحث في بنية الكلمة، فعلم النحو يبحث في الجمل وينظر في أواخر الكلمة من حيث الرفع أو الخفض أو الجزم أو النصب، تقول مثلاً في كلمة القرآن: القرآن كلام الله، بالرفع، وقوله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ [الإسراء:٨٢]، بالخفض، وقوله تعالى: ﴿ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ ﴾ [الرحمن:٢] بالنصب، والقرآن غير مخلوق، هذا أصل أصيل عند أهل السنة والجماعة، بخلاف أهل البدعة والضلالة كالمعتزلة.

فالأولى: (القرآن كلام)، القرآن مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

والثانية: قال الله تعالى ﴿ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ ﴾ [الرحمن:٢] فالقرآن: مفعول به منصوب وعلامة النصب الفتحة الظاهرة على آخره.

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنه((٥٧/١)) – ط العلمية.

والثالثة: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ [الإسراء:٨٢] فالقرآن اسم مخفوض وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة على آخره.

أيضًا نقول: يشرب محمد اللبن، ولن يشربَ محمد اللبن، ولم يشربْ محمد اللبن.

فيشربُ الأولى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه لم يسبقه ناصب ولا جازم.

ولن يشرب: فعل مضارع منصوب؛ لأنه سبقه ناصب وهو لن.

ولم يشرب: فعل مضارع مجزوم بالسكون؛ لأنه سبقه جازم وهو لم من أدوات الجزم.

فعلم النحو يبين لنا هذا التغيير ويفسره التدريب العملي

قال الله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ﴾ [الفتح:٢٩]، وقول المؤذن: أشهد أن محمداً رسول الله، وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً**

ورسولاً»، فالأولى محمدٌ والثانية محمداً، والثالثة محمدٍ، فالأولى مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والثانية اسم أن منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وأن حرف نصب، والثالثة اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والعامل هو الباء حرف الجر.»[1].

(١) شرح الآجرومية – مُحَمَّد حسن عبد الغفار(١/٨). (مُحَمَّد حسن عبد الغفار).

الفعل المهموز

تعريفُه:

هو ما حلَّت بفائِه أو عينِه أو لامِه هَمْزةٌ.

أنواعُه:

مَهموزُ الفاءِ: ما كانت فاؤُه هَمْزةً، مِثْلُ: أخَذ، وأمَر، وأَذِن.

مَهموزُ العَينِ: ما كانت عَينُه هَمْزةً، مِثْلُ: سَأَل، وزَأَر، ورَأَس.

مَهموزُ اللَّامِ: ما كانت لامُه هَمْزةً، مِثْلُ: قرَأ، وطَرَأ، وبَرِئ.

تنبيهٌ:

يمكِنُ تقسيمُ الأفعالِ طِبقًا لوُجودِ الهَمْزةِ أو عَدَمِ وُجودِها إلى مَهموزٍ وغَيرِ مَهموزٍ، وقد يكونُ المهموزُ صَحيحًا، مِثْلُ: أَمَر، وسَأَل، وقَرَأ، وقد يكونُ مُعتَلًّا، مِثْلُ: آلَ ووَأل، ورَأى.

وغيرُ المهموزِ -وهو ما ليس فيه هَمْزةٌ- منه ما هو صحيحٌ، مِثْلُ: ضرب، ومنه ما هو مُعتَلٌّ، مِثْلُ: وَعَد[1].

(١) يُنظر: ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٣٣).

جلاء الطرف

معنى التَّضعيفِ:

(هو أن يجتَمِعَ في الكَلِمةِ مِثلانِ مِن الأُصولِ مُتجاوِران)، وهذا التجاوُرُ لا يخلو أن يكونَ:

بَيْنَ العَينِ والفاءِ: وذلك لم يوجَدْ في الأفعالِ، إنما وُجِد في أسماءٍ قليلةٍ، مِثْلُ: دَدَن، وكَوْكَب، وأوَّل.

بين العَينِ واللَّامِ، وهو كثيرٌ واسعٌ في الأسماءِ والأفعالِ.

المضاعَفُ يَنقَسِمُ قِسمَينِ؛ هما:

مضاعَفُ الثُّلاثيِّ:

هو ما كانت عَينُه ولامُه مِن جِنسٍ واحِدٍ مُدغَمٍ، مِثْلُ: سَرَّ وفَرَّ.

ويُسَمَّى الأصَمَّ.

مُضاعَفُ الرُّباعيّ:

هو ما كانت فاؤُه ولامُه الأُولى مِن جِنسٍ واحِدٍ، وعَينُه ولامُه الثَّانيةُ مِن جِنسٍ واحِدٍ، لكِنَّه غيرُ مُدغَمٍ، للفاصِلِ بين المِثْلَينِ، مِثْلُ: زَحْزَح، وزَلْزَل.

ويُسَمَّى بالمُطابِقِ.

تنبيهٌ:

تُقَسَّمُ الأفعالُ إلى مُضاعَفٍ وإلى غَيرِ مُضاعَفٍ، ومن المضاعَفِ ما هو صَحيحٌ، مِثْلُ: مَدَّ، ومنه ما هو مُعتَلٌّ، مِثْلُ: وَدَّ، ومن المضاعَفِ ما يكونُ مَهموزًا، مِثْلُ: أَزَّ، أو غَيرَ مَهموزٍ، مِثْلُ: مَدَّ، وغيرُ المضاعَفِ منه ما هو صَحيحٌ، مِثْلُ: ضَرَب، ومنه ما هو مُعتَلٌّ، مِثْلُ: وَعَد[1].

---

(١) يُنظر: ((شرح الملوكي)) لابن يعيش (ص: ٤٦).

((ارتشاف الضرب من لسان العرب)) لأبي حيان الأندلسي (١/ ١٦٥).

((المفتاح في الصرف)) لعبد القاهر الجرجاني (ص: ٣٩)، ((ارتشاف الضرب من لسان لأبي حيان الأندلسي (١/ ١٦٥).

((المفتاح في الصرف)) لعبد القاهر الجرجاني (ص: ٣٩).

=

الأفعال المعتلة

تُقَسَّمُ الأفعالُ المُعْتَلَّةُ خمسةَ أقسامٍ: المِثالُ، والأجوَفُ، والنَّاقِصُ، واللَّفيفُ بقِسْمَيه: المقرونِ، والمفروقِ.

المَطْلَبُ الأوَّلُ: مُعْتَلُّ الفاءِ (المِثالُ)

هو ما كانت فاؤُه حَرْفَ عِلَّةٍ، ولا يكونُ إلَّا واوًا أو ياءً.

سُمِّي مِثالًا؛ لأنَّه يماثِلُ الصَّحيحَ في الصِّحَّةِ وخُلُوِّ ماضِيه مِنَ الإعلالِ، مِثْلُ: وَعَد، ويَسَر، وذلك خِلافًا للأجوَفِ والنَّاقِصِ.

من أمثِلةِ مُعْتَلِّ الفاءِ بالواوِ: وَعَدَ، ووَجَدَ، ووَزَنَ، ووَفَدَ.

من أمثِلةِ مُعْتَلِّ الفاءِ بالياءِ: يَسَر، ويَئِس، ويَبِس، ويَمَن، ويَنَع[1].

= ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٣٣).

(١) نظر: ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٣٤).

مُعْتَلُّ العَينِ (الأجوَفُ - ذو الثَّلاثةِ)

هو ما كانت عَينُه (وَسَطُه) حَرْفَ عِلَّةٍ.

سُمِّيَ أجوَفَ؛ لأنَّ اعتِلالَه مُنصَبٌّ في الوَسَطِ الذي هو كالجَوفِ للكَلِمةِ، ولأنَّ عَينَه تذهَبُ في كثيرٍ مِنَ المواضِعِ؛ فشبَّهوه بالشَّيءِ الذي أُخِذَ ما في داخِلِه فبَقِيَ أجوَفَ.

ويسمَّى ذا الثَّلاثةِ؛ لأنَّه يكونُ على ثلاثةِ أحرُفٍ إذا تكَلَّمْتَ عن نَفْسِك، مِثْلُ: قُلْتُ وبِعْتُ، فالصَّرفِيُّونَ إذا أرادوا أن يُصَرِّفوا الماضِيَ أو المُضارِعَ فإنَّهم يَبتَدِئون بالحديثِ عن النَّفْسِ، مِثْلُ: ضَرَبْتُ، لأنَّ نَفْسَ المتكَلِّمِ أقرَبُ الأشياءِ إليه، فلمَّا رأوا أنَّ الحِكايةَ عن النَّفْسِ من الأجوَفِ تكونُ على ثلاثةِ أحرُفٍ، سمَّوه ذا الثَّلاثِة.

المُعْتَلُّ العَينِ (الأجْوَفُ) إمَّا أن تكونَ عَينُه ألِفًا، وهي مُنقَلِبةٌ عن أصل (واوٍ أو ياءٍ)، أو تكونَ عينُه واوًا، مِثْلُ: عَوِر، أو ياءً، مِثْلُ: صَيِدَ، ولم يَشِذَّ ذلك إلَّا في فِعلَينِ في اللُّغةِ؛ هما: كاد وزال؛ إذ قالوا فيهما: كِيدَ، وما زِيلَ، فلم يُعِلُّوا فيهما الياءَ،

ونَقَلوا حَرَكةَ الكَسْرةِ مِنَ العَينِ إلى الفاءِ؛ قال أبو خِراشٍ الهُذَليُّ من الطويل:

وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأكُلْنَ جُثَّتي

وكِيدَ خِراشٌ يومَ ذلك يَيْتَمُ[1].

مُعْتَلُّ اللَّامِ (النَّاقِصُ - ذو الأربَعةِ)

هو ما كانت لامُه حَرْفَ عِلَّةٍ.

سُمِّيَ ناقِصًا لنُقصانِه عن قَبولِ بَعضِ الحَرَكاتِ الإعرابيَّةِ؛ كالرَّفعِ في مِثْلِ: يَرْمي، وأيضًا لنُقصانِ حَرْفِه الأخيرِ في حالَتَيِ الوَقْفِ والجَزْمِ؛ تقول: اغْزُ، وارْمِ، واخْشَ، وقد جعل الرَّضِيُّ السَّبَبَ الأوَّلَ خاصًّا بالإعرابِ، والثَّاني خاصًّا بالتَّصريفِ.

سُمِّيَ ذا الأربعةِ؛ لأنَّه يكونُ في الحِكايةِ عن النَّفسِ على أربَعةِ أحرُفٍ، مِثْلُ: دَعَوتُ، وقَضَيتُ، فلم تَسقُطِ اللَّامُ منه،

---

(١) يُنظر: ((مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط)) شرح الجاربردي (١/ ١٧٥).

((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٣٤).

((الممتع الكبير)) لابن عصفور (ص: ٢٧٨، ٢٨٨).

مخالفًا بذلك الفِعْلَ الأجوَفَ، وإلَّا فكُلُّ الأفعالِ تكونُ على أربَعةِ أحرُفٍ في الحديثِ عن النَّفسِ، مِثْلُ: ضَرَبتُ، وعَلِمْتُ؛ فإطلاقُ لَفظِ (ذي الأربَعةِ) على النَّاقِصِ إنما هو بالنِّسبةِ للأجوَفِ (ذي الثَّلاثةِ)[1].

(١) نظر: ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٣٤).

((مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط)) شرح الشيخ زكريا الأنصاري من كلام السعد التفتازاني (١/ ١٧٧).

اللَّفيفُ

تعريفُه:

هو كُلُّ فِعلٍ اجتَمَع فيه حَرْفا عِلَّةٍ.

مُعْتَلُّ الفاءِ واللَّامِ:

احتِمالاتُه:

أن تكونَ الفاءُ واللَّامُ واوَينِ: لم يأتِ منه شَيءٌ.

أن تكونَ الفاءُ واللَّامُ ياءَينِ: لم يأتِ منه إلَّا: يَدَيتُ إليه يَدًا.

أن تكونَ الفاءُ واوًا واللَّامُ ياءً: كثيرٌ في كَلامِ العَرَبِ: وَشَى ووَلِيَ...

أن تكونَ الفاءُ ياءً واللَّامُ واوًا: لم يأتِ منه شيءٌ.

مُعْتَلُّ الفاءِ والعَينِ:

لم يأتِ منه فِعْلٌ في اللُّغةِ؛ لِما يلزَمُ فيه من توالي الإعلالِ.

مُعْتَلُّ العَينِ واللَّامِ:

احتِمالاتُه:

أن تكونَ العَينُ واللَّامُ واوَينِ: مِثلُ: قَوِيَ، وأصلُه قَوِوَ.

أن تكونَ العَينُ واللَّامُ ياءَينِ: مِثلُ: حَيِيَ.

أن تكونَ العَينُ واوًا واللَّامُ ياءً: وهو كثيرٌ، مِثْلُ: شَوَيتُ وطَوَيتُ.

أن تكونَ العَينُ ياءً واللَّامُ واوًا: لا يُوجَدُ في اسمٍ ولا فِعلٍ، إلَّا ما رآه المازِنيُّ مِن أنَّ الفِعلَ (حَيِيَ) من هذا البابِ، وأصلُه (حَيِوَ)، ومذهَبُه فاسِدٌ.

واللَّفيفُ نوعانِ؛ هما:

اللَّفيفُ المَقْرُونُ

هو ما كانت عَينُه ولامُه حَرْفَي عِلَّةٍ.

سُمِّيَ لفيفًا مَقرونًا؛ لاجتِماعِ حَرْفَيِ العِلَّةِ مع اقتِرانِهما، مِثْلُ: حَوَى.

جاء منه ما عَينُه واوٌ ولامُه ياءٌ، مِثْلُ: شَوَى، وما عَينُه ولامُه ياءً، مِثْلُ: حَيِيَ، وما عَينُه ولامُه واوٌ، مِثْلُ: قَوِيَ.

تنبيهٌ:

لم يأتِ مِنَ الأفعالِ لَفيفٌ مَقْرونٌ فاؤُه وعَينُه حَرْفَا عِلَّةٍ، اللَّهُمَّ إلَّا ما كان من أسماءٍ جامِدةٍ؛ كقَولِه من الوافِرِ:

تويَّلَ إذ مَلَأْتُ يَدِي وكَفِّي

وكانت لا تُعَلَّلُ بالقَليلِ

الشَّاهِدُ: كَلِمةُ (تَوَيَّلَ) من قَولِه: يا وَيْلِي، وقد حُكِمَ بأنَّه شاذٌّ نادِرٌ.

اللَّفيفُ المَفروقُ

هو ما كانت فاؤُه ولامُه حَرْفَي عِلَّةٍ.

سُمِّيَ لفيفًا مَفروقًا؛ لاجتِماعِ حَرْفَي العِلَّةِ فيه مع افتراقِهما بالعَينِ، مِثْلُ: وَقَى، وعَى، وَلِيَ.

الممنوع من الصرف

ما فيه عِلَّةٌ واحِدةٌ

يمتَنِعُ الاسمُ من الصَّرفِ إذا حَوى عِلةً واحدةً تقومُ مَقام عِلَّتينِ، وذلك في صورتَينِ:

١ - أَلِفُ التأنيثِ:

سواءٌ كانت مَقْصورةً، كحُبْلى، وتقْوى، وسَكْرى، وكُبْرى، وصُغْرى...، أو كانت ممدودةً، مِثْلُ: خضْراء، وحمْراء، وصحْراء، وزَهْراء، وزكَرِيَّاء، في المفردِ كانت أو في الجَمعِ، كجَرْحَى وسُكارَى، وأصدِقاء. فهذه تُمنَعُ من الصَّرفِ كيفما وقَعَت، سواءٌ في اسمٍ مَعرِفةٍ، كزكَرِيَّاء وتقْوى، أو في اسمٍ نَكِرةٍ، كصَحْراء، أو في وَصْفٍ، كحُبْلى وكُبْرى وخَضْراء[1].

(١) يُنظَر: ((ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب)) لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٨٥٢)، ((شرح ألفية ابن مالك)) للأشموني (٣/ ١٣٥).

وهذا النوعُ إذا تجَرَّد من (أل) والإضافةِ فإنَّه يُجَرُّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ؛ تَقولُ: تَرَك إبراهيمُ عليه السَّلامُ هاجرَ وابْنها في صَحْراءَ جَرْداءَ؛ (صحراء): اسمٌ مَجرورٌ ب(في)، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ، جَرْداء: نعتٌ مجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

فإذا اقترنت تلك الأسماءُ أو الصِّفاتُ ب(أل)، أو أُضِيفت، جُرَّت بالكَسرةِ؛ تَقولُ: امتنعتُ عن أصدقاءِ السُّوء، يعيشُ العقربُ في الصَّحراءِ الحارَّةِ.

فكَلِمَتا (أصدقاء) و(الصَّحراء) كلٌّ منهما اسمٌ مَجرورٌ بحرفِ الجَرِّ قَبْلَه، لكنَّه مجرورٌ بالكَسرةِ؛ لأنَّه أُضيف في المثالِ الأوَّلِ، واقترن ب(أل) في الثَّاني.

٢- صِيغةُ مُنْتهى الجُموعِ: وهو جمعُ التكسيرِ الذي بعْد ألِفه حرفانِ أوَّلُهما مكْسور، أو ثلاثةُ أحرُفٍ أوسَطُها ساكِنٌ، أو هو ما كان على الوَزنِ العَرُوضي (مَفاعِل،

ومفاعِيل)؛ لأنَّه ليس له من المفرَدِ شَبيهٌ. مثل: دراهِم، ومَساجِد، وصوامِع، وكنائِس؛ ومحاريب، وتماثيل، ودنانير، ومصابيح. فإن كان أوسَطُه متحرِّكًا -كصَياقِلَة، صَيارِفة، ملائِكَة، عَباقِرَة، أباطِرَة- لم يُمنَعْ؛ لأنَّ له شَبيهًا في المفرَدِ، وهو طَواعِيَة وكَراهِيَة[1].

وهذا النوعُ كالذي قَبْلَه في أنَّه يُجرُّ بالفتحةِ عند التجرُّد من (أل) والإضافة؛ قال تعالى: ﴿ يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾ [سبأ: ١٣]؛ ف(محاريب): اسمٌ مَجرورٌ ب(مِن)، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ، وتماثيل: معطوفٌ مجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

فإذا اقترن ب(أل) أو أُضيف جُرَّ بالكَسرةِ، كقَولِه تعالى: ﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛

(١) يُنظَر: ((ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب)) لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٨٥٢)، ((توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)) للمرادي (٣/ ١١٩٧).

(المساجد): اسمٌ مَجرورٌ ب(في)، وعَلامةُ جَرِّه الكَسْرةُ الظَّاهِرةُ، وتَقولُ: اشتريتُ بالدنانيرِ التي معي وبدراهِمِ أخي ذَهَبًا؛ فالدنانيرُ هنا مقترنةٌ ب(أل)، والدَّراهِم مُضافةٌ إلى (أخي)، فجُرَّتا بالكَسرةِ.

ويختَلِفُ الأمرُ فيما كان من تلك الأوزانِ وآخِرُه حرْفُ عِلَّةٍ، وذلك على نوعينِ:

الأوَّلُ: أن يكونَ آخِرُه ياءً قبْلها مكسورٌ، مِثْلُ جواري، فهذا حكمُه في الرَّفعِ والجَرِّ حُكمُ المنقوصِ؛ فتُحذَف ياؤه ويُعوَّض عنها بالتنوينِ قبْلها؛ تَقولُ: هؤلاء جَوارٍ، ومرَرْتُ بجوارٍ؛ ف(جَوارٍ) في المثال الأوَّلُ: خَبَرٌ مَرفوعٌ، وعَلامةُ رَفعِه الضَّمَّةُ المُقَدَّرةُ على الياءِ المحذوفةِ، وفي الثاني: اسمٌ مَجرورٌ بالباءِ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ المقدَّرةُ على الياءِ المحذوفةِ. وقال تعالى: ﴿ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ ﴾ [الفجر: ٢].

أمَّا في حالةِ النَّصبِ فتَثبُت الياءُ ويُنصَبُ الاسمُ بالفتحة بدونِ تنوينٍ؛ تَقولُ: رأيتُ جواريَ؛ مفعولٌ به منصوبٌ، وعَلامةُ

نَصبِه الفَتحةُ الظَّاهِرةُ. وقال تعالى: ﴿ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ [سبأ: ١٨].

الثاني: أن تُقلَب ياؤه ألفًا؛ تَقولُ: هؤلاء عَذارَى، ومررتُ بعَذارَى، ورأيت عَذارَى. فهذا يُعرَب بالحركاتِ المقدَّرةِ ولا يُنَوَّنُ بحالٍ[(١)].

من الكَلِمات الممنوعةِ من الصَّرفِ أيضًا كَلِمةُ (سراويل)؛ فإنها اسمٌ مُفْرَدٌ أعجميٌّ، لكنَّها لَمَّا جاءت على الوزنِ العروضي (مفاعيل) مُنِعت من الصَّرفِ وإن لم تكُنْ جمعًا. تَقولُ: هذه سراويلُ، رأيتُ سَراويلَ، قابلت بائعَ سَراويلَ[(٢)].

ما فيه عِلَّتانِ

إحداهما معنويَّةٌ، وهي إمَّا العَلَميَّةُ وإمَّا الوَصفيَّةُ، والأخرى لَفْظيَّةٌ.

(١) يُنظَر: ((توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)) للمرادي (٣/ ١١٩٨).

(٢) نظَر: ((توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)) للمرادي (٣/ ١٢٠١).

أوَّلًا: العَلَمِيَّةُ

ويمتَنِعُ من الصَّرفِ ما كان عَلَمًا، وزاد على ذلك أن حَوى بعضَ تلك الصِّفاتِ:

١- العَلَمُ المُؤَنَّثُ: سواءٌ كان حقيقيًّا، مِثلُ: سُعاد، وزينب، وخديجة، وفاطمة؛ أو كان مجازيًّا، وهو العَلَمُ المُذَكَّرُ المقترنُ بتاءِ التأنيثِ، مِثلُ: طلحة، ومعاوية، وعنترة، وعلقمة، وحمزة.

وهذا النوعُ يُمنَعُ من الصَّرفِ إلَّا ما كان ثلاثيًّا ساكِنَ الوَسَطِ، كهِند ودعْد ومصْر، فيجوز فيه الأمرانِ: الصَّرفُ؛ نظرًا لخِفَّةِ اللَّفظ، والمنعُ من الصَّرفِ؛ نظرًا لأنَّه عَلَمٌ مُؤَنَّث، فإن كان متحرِّكَ الوَسَطِ مُنع من الصَّرفِ كذلك، مِثلُ: سَقَر، ولَظَى.

تَقولُ: ذهبتُ إلى عائشةَ وسعادَ بِنْتَيْ حمزةَ.

ذهبت: ذهب: فِعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ على السُّكونِ لاتِّصالِه بتاء الفاعِلِ، والتاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنيٌّ في مَحَلِّ رَفعٍ فاعِلٌ.

إلى: حرفُ جَرٍّ مَبْنيٌّ على السُّكونِ لا محَلَّ له مِنَ الإعرابِ.

عائشةَ: اسمٌ مَجرورٌ ب(إلى)، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

وسعاد: الواوُ حَرفُ عَطفٍ، (سعاد) معطوفٌ مجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

بِنْتَي: نعتٌ مجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الياءُ؛ لأنَّه مُثَنًّى، وحُذِفَت النُّونُ للإضافةِ.

حمزةَ: مُضافٌ إليه مجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

وتَقولُ: التقيتُ بهندٍ أو بهنْدَ، وسافرتُ إلى مِصْرَ أو مِصْرٍ.

إذا صرَفْتَها كانت اسمًا مجرورًا، وعَلامةُ جَرِّه الكَسْرةُ الظَّاهِرةُ، وإذا منَعْتَها من الصَّرفِ كانت اسمًا مجرورًا، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ.

وقد ورد بيتٌ شعري جمَع اللُّغَتين في (دَعْد)، وهو قَولُ الشَّاعِرِ:

لَـــمْ تَتَلَفَّـــعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهَـــا
دَعْـــدٌ وَلَـــمْ تُسْـــقَ دَعْـــدُ فِـــي العُلَـــبِ

حيث نوَّن الشَّاعِر (دعْد) في المرَّةِ الأولى دليلًا على صَرْفِها، ثمَّ لم يُنَوِّنها في المرَّةِ الثانيةِ دليلًا على المنعِ مِنَ الصَّرفِ[1].

كذلك وردت كَلِمةُ (مِصْر) في القرآنِ ممنوعةً من الصَّرفِ في أربعةِ مواضِعَ، وهي قَولُه تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾ [يونس: ٨٧]، وقَولُه تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ ﴾ [يوسف: ٢١]، وقَولُه تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾ [يوسف: ٩٩]، وقال تعالى: ﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ ﴾ [الزخرف: ٥١].

ووردت مرةً مُنَوَّنةً مصروفةً، وهي قَولُه تعالى: ﴿ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ [البقرة: ٦١]، وقد اختلف المفسِّرون

(١) يُنظَر: ((اللمحة في شرح الملحة)) لابن الصائغ (٢/ ٧٥٨)، ((شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو)) لخالد الأزهري (٢/ ٣٣١).

فيها؛ فذهب بعضُهم إلى أنَّ المرادَ: اهبِطوا مِصرًا من الأمصارِ، وليست (مِصْر) البلدَ المعروفَ، وذهب الآخَرون إلى أنَّها (مِصْر) المعروفةُ، وقد نُوِّنت هنا على الوَجهِ القائلِ بجوازِ صَرْفِها[(١)].

ويدخُلُ فيه العَلَمُ المَزيدُ بألِفِ الإلحاقِ المقصورةِ؛ نحْو: أرطى[(٢)] وحَبَنْطَى[(٣)]؛ فإنَّ الألفَ فيهما تُشبِهُ ألِفَ التأنيثِ؛ فلهذا إذا سُمِّي بهما رجلٌ أو امرأة مُنِعَ من الصَّرفِ؛ لشَبَهِه بالعَلَمِ المُؤَنَّث؛ تَقولُ: هذه أرطى، ومررتُ بأرطى، ورأيتُ أرطى. أما إذا لم يُسمَّ به، فينصَرِفُ ويُنوَّن تنوينَ التمكينِ؛ تَقولُ: هذا أرطًى، ومررتُ بأرطًى، ورأيت أرطًى؛ فتنوينُه تنوينُ التمكينِ مِن الصَّرفِ، كتنوينِ (هُدًى).

---

(١) يُنظَر: ((جامع البيان)) للطبري (٢/ ٢١)، ((معاني القرآن وإعرابه)) للزجاج (١/ ١٤٤).

(٢) شَجَرٌ له وَرَقٌ أحمر يُدبغ به، واحِدتُه أَرطاة. يُنظَر: ((تهذيب اللغة)) للأزهري (١٤/ ١٣)، ((الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية)) للجوهري (٣/ ١١١٤).

(٣) هو: العظيمُ البطْنِ المنتَفِخُ القصيرُ. يُنظَر: ((شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم)) لنشوان الحميري (٣/ ١٣٢١)، ((النهاية في غريب الحديث والأثر)) لابن الأثير (١/ ٣٣١).

بخلافِ الألِفِ الممدودةِ للإلحاقِ، مِثْلُ: عِلْبَاء وحِرباء؛ فإنها لا تمنَعُ من الصَّرفِ إن صارت علمًا؛ وذلك لأنَّها لا تُشبِهُ ألِفَ التأنيثِ الممدودةَ مِن جِهةِ الوَزنِ؛ فألِفُ التأنيثِ تكونُ مع (فَعْلاء) بفَتحِ الفاءِ لا بكَسْرِها[1].

٢- العَلَمُ الأعجَمِيُّ الزَّائِدُ عن ثلاثةِ أحرُفٍ:

مِثْلُ: إبراهيمَ، وإسحاقَ، وإسماعيلَ، ويعقوبَ، ويوسُفَ. فهذا يُمنَعُ من الصَّرفِ، فلا يُنوَّن، ويُرفَعُ بالضَّمَّةِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالفتحةِ.

تَقولُ: يُصَلِّي الحاجُّ بعد الطَّوافِ ركعتَين خلْفَ مقامِ إبراهيمَ؛ فإبراهيمُ: مُضافٌ إليه مجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكَسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ مِنَ الصَّرفِ.

ومنه قَولُه تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [يوسف: ٣٨]؛ فإبراهيمَ: مُضافٌ إليه مجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه

(١) يُنظَر: ((ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب)) لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٨٦٤)، ((إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك)) لبرهان الدين ابن القيم (٢/ ٧٥٢).

الفَتحةُ الظَّاهِرةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ، وكلٌّ من (إسحاقَ ويعقوبَ) معطوفٌ مجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

أمَّا إن كان العَلَمُ الأعجميُّ ثُلاثيًّا وجَب صَرفُه، سواءٌ كان ساكنَ الوَسَطِ، مِثْلُ: نُوح ولُوط وهُود وعادٍ، كقَولِه تعالى: ﴿ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقَولِه تعالى: ﴿ كَذَّبَتۡ قَوۡمُ لُوطٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٦٠ ﴾ [الشعراء: ١٦٠]، وقَولِه تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۚ ﴾ [الأعراف: ٦٥]، أو كان متحَرِّكَ الوَسَطِ، مِثْلُ: شِتَر؛ اسمٌ لقلعةٍ، ولَمَك وتَتَل؛ اسمانِ لرجُلَينِ[(١)].

٣- العَلَمِيَّةُ مع التركيبِ:

المرادُ هنا العَلَمُ المركَّبُ تركيبًا مَزْجِيًّا؛ كبَعْلَبَكَّ، ومَعْدِيكَرِبَ، ورامَهُرْمُزَ، وحَضْرَمَوت.

(١) يُنظَر: ((شرح ألفية ابن مالك)) لابن الناظم (ص: ٤٦٣)، ((ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب)) لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٨٧٦).

وهذه الأسماءُ كُلُّها الْتَزموا فيها فتحَ الصَّدرِ الأوَّلِ منها؛ كفَتحِ اللَّامِ في (بَعْلَبَكَّ)، والرَّاءِ في (حَضْرَمَوتَ)، إلَّا أن يكونَ حَرفَ عِلَّةٍ، فألْزموه التسكينَ ك(مَعْدِيكَرِبَ).

تَقولُ: هذه حَضْرَموتُ، زُرتُ حضْرَموتَ، ذهبتُ إلى حضْرَموتَ. فتُرفَعُ بالضَّمَّةِ، وتُنصَبُ بالفتحةِ، وتُجَرُّ بالفتحةِ نيابةً عن الكَسرةِ.

على أنَّه يجوزُ اعتبارُ ذلك التركيبِ المزجيِّ إضافيًّا، أي: كأنَّ الصَّدرَ أُضيفَ إلى العَجُزِ تشبيهًا ب(عبْدِ الله)، فتُعرَبُ إعرابًا عاديًّا ولا تُمنَعُ من الصَّرفِ؛ إلَّا أن تكونَ أعجَمِيَّةً، مِثل: (رامَهُرْمُزَ)، ويَصرِفونَ غيرها؛ يقولون: هذه حَضْرُموتٍ، زرتُ حَضْرَمَوتٍ، ذهبْتُ إلى حَضْرِمَوتٍ، فيُعرَبُ الشَّطرُ الأوَّلُ من الجملةِ حَسَبَ مَوضِعِه، ويُرفَعُ بالضَّمَّةِ، ويُنصَبُ بالفَتحةِ،

ويُجَرُّ بالكَسرةِ، ويكونُ الشَّطرُ الثَّاني من الكَلِمة مضافًا إليه مجرورًا، وعَلامةُ جَرِّه الكَسرةُ مُنَوَّنًا(١).

٤- العَلَمِيَّةُ مع زيادةِ الأَلِفِ والنُّونِ:

وهما يُشْبِهان أَلِفَ التأنيثِ الممدودةَ؛ لهذا يُمنَعُ الاسمُ العَلَمُ إذا كانتا فيه؛ كرَمَضان وشَعْبان، ومرْوانَ وعُثْمانَ، وغَطَفانَ وعِمْرانَ، وغَيرِها.

تَقولُ: ذهَبَتِ الخِلافةُ بعد استشهادِ الفارُوقِ إلى عُثمانَ بنِ عَفَّانَ؛ عُثمانُ: اسمٌ مَجرورٌ ب(إلى)، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ، عَفَّان: مُضافٌ إليه مجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

(١) يُنظَر: ((اللمحة في شرح الملحة)) لابن الصائغ (٢/ ٧٦٨)، ((توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)) للمرادي (٣/ ١٢٠٤). وقال ابن يَعيش في ((شرح المفصل)) (١/ ١٨٤، ١٨٥): ((وأمَّا "مَعْدِيكرِبُ" ففيه الوجهانِ؛ التركيبُ والإضافةُ. فإن رَكَّبْتهما جعلتهما اسمًا واحدًا، وأعربتَهما إعرابَ ما لا ينصَرِفُ، فتقول: هذا مَعْدِيكَرِبُ، ورأيتُ مَعْدِيكَرِبَ، ومَررتُ بمَعْدِيكرِبَ... وإذا أضفْتَ كان لك في الثاني منْعُ الصرفِ وصرْفُه... فتقولُ في المنصَرِفِ: هذا مَعْدِي كَرِبٍ، ورأيت مَعْدِي كَرِبٍ، ومررتُ بمَعْدِي كَرِبٍ... وتقول في غيرِ المنصرِفِ: هذا مَعْدِي كَرِبَ، ورأيتُ مَعْدِي كَرِبَ، ومررتُ بمَعْدِي كَرِبَ)).

ومنه قولُه تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقولُه تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ [آل عمران: ٣٥]؛ ف (رَمَضان وعِمْران) كلاهما مُضافٌ إليه مجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

ولا فرْقَ في هذا بين أسماءِ الأشخاصِ كمَرْوانَ، أو أسماءِ البُلدانِ، كأصْبَهان، أو القبائِلِ، كغَطَفانَ[1].

أمَّا إن كانت النُّون أصليَّةً -كطَحَّان وسَمَّان، من الطَّحنِ والسَّمنِ؛ أسماءً لأشخاصٍ- فإنَّها تَنصَرِفُ.

يُوجَدُ بَعضُ الكَلِماتِ اختُلِف في أصلِ النُّونِ: أهي أصليَّةٌ أم زائدةٌ، فجاز فيها الصَّرفُ والمنعُ منه؛ كما في شَيْطان وحَسَّان ورُمَّان ودهْقان؛ فإنْ منَعْتَها من الصَّرفِ فباعتبارِ أنَّ أصلَها: شاط، وحَسَّ -أي: قَتَل-، ورمم، ودَهقَ، فتكونُ الألِفُ والنُّونُ

(١) يُنظَر: ((توجيه اللمع)) لابن الخباز (ص: ٤١٧)، ((شرح الكافية لابن الحاجب)) لرضي الدين الإستراباذي (١/ ١٥٧).

فيها زائدةً. وإن اعتبَرْنا أصلَها: شَطَن، حَسُن، رمن، دهْقَن؛ صَرَفْناها[1]..

٥- العَلَمِيَّةُ مع وزنِ الفِعْلِ:

إذا كان وزنُ اسمِ العَلَمِ على وزْنِ الفِعْلِ الذي يَغلِبُ على الفِعْلِ ويَندُرُ مَجيءُ الأسماءِ منه، كأحْمَد وأكْرَم، على وزن (أفْعَل)، ويَزيدَ ويَشْكُرَ على وزن (يَفْعل)، وتغْلِبَ على وزنِ (تَفْعِل)، وإثْمد وإصْبَع -لو سَمَّيتَ بهما رجُلًا- على وَزنِ (إفْعَل) مع النُّطقِ بالهمزةِ؛ فهذا يُمنَع من الصَّرفِ.

أمَّا إن كان على وَزنِ الفِعْلِ الذي يَكثُرُ مَجيءُ الأسماءِ عليه؛ مِثْلُ: فَعَل، ومنه: حَجَر وجَبَل ووَلَد، وغيرُ ذلك، أو فَعِل، ومنه: كَتِف ونَمِر، أو فَعُل، ومنه: رَجُل وعَضُد... فلا يُمنَعُ من الصَّرفِ.

(١) نظَر: ((شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو)) لخالد الأزهري (٢/ ٣٣١).

فالذي يمتَنِعُ من الصَّرفِ إذنْ ما كان على وزْنٍ خاصٍّ بالفِعْل، كفُعِلَ، أو يَغلِبُ اختصاصُه بالفِعْل، مِثلُ أفْعَلَ ونَفْعَل، وتَفْعَل، ويَفْعَل.

تَقولُ: مررتُ بأحمدَ بنِ يزيدَ.

مررتُ: فِعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ على السُّكونِ لاتِّصالِه بتاء الفاعِلِ، والتاءُ: ضَميرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنيٌّ في مَحَلِّ رَفعٍ فاعِلٌ.

بأحمد: الباءُ حَرفُ جَرٍّ، أحمد: اسمٌ مَجرورٌ بالباءِ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

بْنِ: نعتٌ مجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الكَسْرةُ الظَّاهِرةُ.

يزيدَ: مُضافٌ إليه مجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ[1].

(١) يُنظَر: ((الأصول في النحو)) لابن السراج (٢/ ٨٠)، ((شرح المفصل)) لابن يعيش (١/ ١٧١).

ملحوظة: جاءت التَّسميةُ بالفعلِ في اللَّهجاتِ الجنوبيَّةِ للدَّلالةِ على الثُّبوتِ، مثل: يَعرُب، ويَشجُب، ويَحصُب، ويَثرِب، وتَبُوك.

٦- العَلَمِيَّةُ مع العَدلِ:

يُمنَعُ من الصَّرفِ ما كان عَلَمًا معْدولًا عن وزنٍ آخَر، والعَدْلُ: اشتقاقُ اسمٍ عن اسمٍ على طريقِ التغييرِ له؛ مِثْلُ: عُمَرَ، فإنَّه معْدولٌ عن (عامر)، وزُفَر؛ فإنَّه معدولٌ عن (زافِر)، وزُحَل معدولٌ عن (زاحِل).

تَقولُ: فُتِحَت مِصْرُ في خِلافة عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ.

فُتِح: فِعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ على الفَتحِ، والتاءُ تاءُ التأنيثِ حَرفٌ مَبْنيٌّ على السُّكونِ لا مَحَلَّ له مِنَ الإعرابِ.

مِصرُ: نائِبُ فاعِلٍ مَرفوعٌ، وعَلامةُ رَفعِه الضَّمَّةُ الظَّاهِرةُ، ولم تُنَوَّن؛ لأنَّها ممنوعةٌ من الصَّرفِ.

في: حَرفُ جَرٍّ مَبْنيٌّ على السُّكونِ لا مَحَلَّ له مِنَ الإعرابِ.

خلافةِ: اسمٌ مَجرورٌ ب(في)، وعَلامةُ جَرِّه الكَسْرةُ الظَّاهِرةُ.

عُمَر: مُضافٌ إليه مَجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفَتحةُ نِيابةً عن الكَسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

ومَعرِفةُ العدْلِ تكونُ عن طريقِ السَّماعِ مِنَ العَرَبِ، وليس القياسِ، فلا يُدرَكُ إلا بالنَّصِّ؛ فإنَّ بَعْضَ الكَلِمات على وزن (فُعَل) وليست معْدولةً؛ كرُطَب وأُدَد، فإذا سَمَّيتَ بهما شخصًا تكونُ مَصْروفةً[1].

كذلك من العدْل كَلِمةُ (سَحَر)؛ فإنَّها من المعدول، وذلك إذا أرَدْنا بها سَحَرَ يومٍ بعَينِه؛ فإذا قلتُ: جئتُ يومَ الجُمُعةِ سَحَرَ؛ ف(سَحَر): ظرفُ زَمانٍ مَنصوبٌ، وعَلامةُ نَصبِه الفتحةُ، ولم يُنوَّن كما يُنَوَّن: صَباحًا، مساءً، ظُهرًا...؛ لأنَّها معْدولةٌ، وإنما اعتُبِرت عَلَمًا؛ لأنَّها دلَّت بالعَلَميَّةِ على هذا الجُزءِ مِنَ اللَّيلِ.

(١) يُنظَر: ((شرح المفصل)) لابن يعيش (١/ ١٧٤، ١٧٥)، ((شرح الكافية الشافية)) لابن مالك (٣/ ١٤٧٣).

أمَّا إذا أرَدْتَ سَحَرَ أيِّ يومٍ لا يومٍ بعَينِه، فتصْرِفُها، تَقولُ: أُحِبُّ أن تأتيَني سَحَرًا عن أن تأتيَني ظُهرًا[1].

بعضُ تلك الأنواعِ مِنَ الممنوعِ من الصَّرفِ إن أتت نَكِرةً غيرَ مَعرِفةٍ صُرِفَت، وهي العَلَمُ الأعجَمِيُّ، والعَلَمُ المزيدُ بالألِفِ والنُّونِ، والعَلَمُ المُؤَنَّثُ الحقيقيُّ أو المجازيُّ بالتاءِ، والعَلَمُ المركَّبُ، والعَلَمُ الذي على وَزنِ الفِعْلِ، وما فيه ألِفُ الإلحاقِ، والعَلَمُ المعدولُ.

فتَقولُ: رُبَّ مَعْديكربٍ وعِمرانٍ وطَلحةٍ وسُعادٍ وإبراهيمٍ وأحمَدٍ وأرطًى وعُمَرٍ لَقِيتُهم، تريدُ أيَّ رَجُلٍ اسمُه معد يكرب أو عِمْران أو طَلحة... لا تريدُ رجلًا بعَينِه، فذهَبَت العَلَمِيَّةُ حينئذٍ، فاقتضى ذلك صَرْفَها.

(١) يُنظَر: ((توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)) للمرادي (٣/ ١٢١٧)، ((إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك)) لبرهان الدين ابن القيم (٢/ ٧٥٤).

ثانيًا: الوَصفِيَّةُ

الوَصفِيَّةُ ثانِيَةُ العِلَلِ المعنويَّةِ المَشروطةِ في المنْعِ مِنَ الصَّرفِ إضافةً إلى العَلَمِيَّةِ، على أنَّه ليس المرادُ بالوَصفِيَّةِ هنا النعْتَ؛ لأنَّه صِفةٌ، بل المرادُ منها الأسماءُ المشتقَّةُ التي ليست أعلامًا.

فكلُّ ما فيه عِلَّةُ الوَصفِيَّةِ مع إحدى العِلَلِ الآتية يُمنَعُ مِنَ الصَّرفِ:

١ - ما كان على فَعْلَان ومُؤَنَّثه فَعلى:

كُلُّ وَصفٍ كان على وَزنِ (فَعلانَ) ومُؤَنَّثُه (فَعْلى)، مُنع من الصَّرفِ؛ مثل: سَكْران وغَضْبان وعَطْشان، فمُؤَنَّثُها: سَكرى وغَضبى وعَطْشى.

تَقولُ: قَبَض الشُّرطيُّ على رجلٍ سكرانَ، وعلى امرأةٍ سَكْرى.

قبَضَ: فِعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ على الفَتحِ.

الشُّرطيُّ: فاعِلٌ مَرفوعٌ، وعَلامةُ رَفعِه الضَّمَّةُ الظَّاهِرةُ.

على رجلٍ: (على) حَرفُ جَرٍّ، ورجُلٍ: اسمٌ مَجرورٌ ب(على)، وعَلامةُ جَرِّه الكَسْرةُ الظَّاهِرةُ.

سَكرانَ: نعتٌ مَجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكَسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ، والمانع له عِلَّتانِ: الوصفيَّةُ، وزِيادةُ الألِفِ والنُّونِ.

وعلى امرأةٍ: الواو حرفُ عطفٍ، و(على) حَرفُ جَرٍّ، امرأةٍ: اسمٌ مَجرورٌ ب(على)، وعَلامةُ جَرِّه الكَسْرةُ الظَّاهِرةُ.

سَكْرى: نعتٌ مَجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ المُقَدَّرة؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ، والمانعُ له عِلَّةٌ واحدةٌ: ألِفُ التَّأنيثِ المقصورةُ.

ويظهرُ المنعُ مِنَ الصَّرفِ في «سَكْرانَ» في الجَرِّ بالفتحةِ وعَدَمِ قَبولِه التنوينَ، وفي «سَكْرى» بعدمِ تنوينِها تنوينَ التمكينِ، مِثْلُ (هُدًى).

أمَّا إن كان (فعلان) مُؤَنَّثُه (فَعْلانة) فإنَّه لا يُمنَعُ من الصَّرفِ، نَحْوُ: نَدْمان ومُؤَنَّثُه نَدْمانة، وسَيْفان ومُؤَنَّثه سَيْفانة، وعُرْيان ومُؤَنَّثُه عُرْيانة.

تَقولُ: هذا الرَّجُلُ نَدْمانٌ، مررتُ برجلٍ نَدْمانٍ.

هذا: اسمُ إشارةٍ مَبْنيٌّ في مَحَلِّ رَفعٍ مُبتَدَأٌ.

الرَّجُلُ: بَدَلٌ مَرفوعٌ، وعَلامةُ رَفعِه الضَّمَّةُ.

نَدْمانٌ: خَبرٌ مَرفوعٌ، وعَلامةُ رَفعِه الضَّمَّةُ الظَّاهِرةُ.

وقد ظهر أثَرُ الصَّرفِ في تنوينِه تنوينَ التمكينِ.

ومنه قَولُه تعالى: فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا [البقرة: ٢٦٤] فصَفْوانٌ واحِدُه: صَفْوانةٌ؛ فلِذا صُرِفَ ولم يُمنَعْ.

أمَّا إن كانت الصِّفةُ على (فَعْلان) ولا مُؤَنَّث له، مِثلُ: (لحْيَان) أي: كبيرُ اللِّحْيةِ، و(رحْمَن) وهو خاصٌّ باللهِ تعالى، فقد اختُلِف في صرْفِه ومنْعِه؛ فذهب البعضُ إلى صَرْفِه؛ لأنَّه

ليس مُذَكَّر (فَعْلى)، وذهب آخَرون إلى مَنعِه مِنَ الصَّرفِ؛ لأنَّ الاستثناءَ هو ما كان مُذَكَّر (فعْلانة) فحَسْبُ.

وهذا النوعُ إنِ اقترن ب(أل) أو أُضيف جُرَّ بالكَسرةِ؛ تَقولُ: مررتُ بالرَّجُلِ السَّكرانِ فنَهَرْتُه.

٢- الوَصفُ مع وَزنِ الفِعْلِ:

وهو ما كان على وزْنِ (أفعل)، مِثْلُ: أحمَر وأكْرَمَ وأحْسَنَ وأفضَلَ، بشَرطِ ألَّا تلحَقَه تاءُ التأنيثِ.

تَقولُ: فُوجِئتُ بوردٍ أحمرَ على مَكتَبي.

فوجئتُ: فِعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِه بتاءِ الفاعِلِ، والتاءُ: ضَميرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنيٌّ في مَحَلِّ رَفعٍ فاعِلٌ.

بوَردٍ: الباءُ حَرفُ جَرٍّ، وَرْد: اسمٌ مَجرورٌ بالباء، وعَلامةُ جَرِّه الكَسْرةُ الظَّاهِرةُ.

أحمرَ: نعْتٌ مَجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكَسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

ومنه قَولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ ﴾ [النساء: ٨٦]؛ فجُرَّ (أحسَنَ) بالفتحةِ نيابةً عن الكَسرةِ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ.

فإن أُضِيف أو اقتَرَن ب(أل) جُرَّ بالكَسرةِ؛ قال تعالى: إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ [النساء: ١٤٥]، وقال تعالى: ﴿ وَلَنَجۡزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ [النحل: ٩٦].

فإن كان (أفعَلُ) صفةً تلحَقُها التاءُ، مِثلُ: أرْمَل لم يُمنَعْ من الصَّرفِ؛ تَقولُ: رجلٌ أرمَلٌ وامرأةٌ أرملةٌ.

ويُشترَطُ أن تكونَ الصِّفةُ أصليَّةً، فإن كانت الوَصفِيَّةُ عارضةً لم تُمنَعِ الصِّفةُ من الصَّرفِ، وذلك مِثْلُ (أَرْبَع) و(أَرْنَب) في قَولِك: مررتُ بنساءٍ أربَعٍ، ورجُلٍ أرنَبٍ. ف(أربع) في الأصلِ اسمٌ للعَدَدِ، ثم وُصِفَ به، فكأنَّك قُلتَ: بنساءٍ مَعدوداتٍ بأربَعٍ. و(أَرْنَب) اسمٌ للحيوانِ المعروفِ، ثمَّ أُريدَ به معْنى الجَبانِ

والذَّليلِ، فالوَصفُ بهما عارِضٌ، والعارِضُ طارئٌ لا حُكمَ له، ومِن ثَمَّ لم يؤثِّرْ في منْعِهما مِنَ الصَّرفِ[1].

٣- الوَصفُ مع العَدْلِ:

ذكَرْنا تعريفَ العدْلِ عند الحديثِ عن العَلَمِ المعدولِ الممنوعِ من الصَّرفِ.

والعَدْلُ كما يدخُلُ في العَلَميَّةِ يدخُلُ في الوَصفِيَّةِ، وذلك في أسماءِ العَدَدِ التي على وَزنِ (فُعَالَ) و(مَفْعَل)، مِثْلُ: أُحادَ مَوْحَد، ثُناءَ مَثْنَى، وثُلَاثَ مَثْلَث، ورُباعَ مَرْبَع؛ فإنَّها معدولةٌ عن: واحِد واحِد، اثنَين اثنتين، وثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ.

وهذه الأوصافُ ممنوعةٌ مِنَ الصَّرفِ؛ قال تعالى: ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾ [فاطر: ١]؛ فإنَّ (مَثْنَى) نعتٌ ل(أَجْنِحَة) مجرورةٌ، وعَلامةُ جَرِّها الفتحةُ المقدَّرةُ، ولو كانت مصروفةً لنُوِّنَت، وثُلَاث: معطوفٌ مَجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه

(١) يُنظَر: ((شرح ألفية ابن مالك)) لابن الناظم (ص: ٤٥٣)، ((شرح ألفية ابن مالك)) للأشموني (٣/ ١٤٠).

الفتحةُ نيابةً عن الكَسرةِ؛ لأنَّها ممنوعةٌ من الصَّرفِ، وكذلك (رُبَاع).

وكذلك من المعدولِ كَلِمةُ (أُخَر) المعدولةُ عن (آخَر)، وهي جمعُ (أُخرى) أُنثى (آخَر)، لا جمعُ (أُخرى) التي بمعنى (آخِرة).

فهذه الكَلِمةُ أيضًا ممنوعةٌ من الصَّرفِ للوَصفِ والعَدْلِ؛ قال تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ فكَلِمةُ (أُخَر): نعتٌ مَجرورٌ، وعَلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكَسرةِ؛ لأنَّها ممنوعةٌ من الصَّرفِ.

فائدةٌ في صَرفِ الممنوعِ للضَّرورةِ الشِّعْرِيَّةِ:

قد يُصرَفُ الممنوعُ من الصَّرفِ للضَّرورةِ الشِّعريَّةِ، كما يُمنَعُ المصروفُ كذلك، ومِثالُ صَرفِ ما لا يَنصَرِفُ قَولُ الشَّاعِرِ:

إنِّي مقَسِّمُ ما ملَكْتُ فجاعِلٌ

جَرْمًا لآخِرَتي ودنيًا تنفَعُ

بتنوينِ "دُنيًا"، وهي ممنوعةٌ من الصَّرفِ لِما فيها من ألفِ التأنيثِ.

ومنه قَولُ امرئِ القَيسِ:

ويَــومَ دَخَلْــتُ الخِــدْرَ خِــدْرَ عُنَيْــزةٍ

فقَالَــتْ لــك الــوَيلاتُ إِنَّــكَ مُرْجِلِــي

فصَرَفَ "عُنَيزة" وهي عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ.

وقال النَّابغةُ الذُّبيَاني:

فلتَأْتِيَنْــكَ قَصــائِدٌ ولِيــرْكَبَنْ جَيشٌ إليك قَوادِمَ الأكوارِ[1]

(١) «من شواهد سيبويه٢/ ١٥٠، علي التوكيد بالنون في قوله: فلتأينك وليدفعن والكور: الرجل، وقادمته: العوادن اللذان يجلس بينهما الراكب. يقول: والله: لأغيرن عليك بقصائد الهجو ورجال الحرب. وجعل الجيش يدفع القوادم لأنهم كانوا يركبون الإبل في الغزو حتى يحلوا بساحة العدو، فجعل الجيش هو المز عج للإبل المرتحلة الدافع لها.

ويروى الشاهد بنصب "الجيش" ورفع "القوادم"، لأنها المتقدمة، والخيل مقودة خلفها فكأنها الدافعة الجيش إليهم، والسابقة له نحوهن وهذا على رواية: وليدفعن، أما رواية ابن السراج، وليركبن، فليس فيها إلا رفع الجيش.

وانظر: المقتضب ١/ ١٤٣. والمنصف ٢/ ٧٩. وا لخصائص ٢/ ٣٤٧. والمقرب لابن عصفور/ ١٧٠. والديوان/ ٣٢.»

فصَرَف "قصائِد" وهي ممنوعةٌ من الصَّرفِ؛ لأنَّها صيغةُ مُنتهى الجُموعِ.

وقد يكونُ صَرفُ الممنوعِ في غيرِ الشِّعرِ؛ كالتناسُبِ مثلًا، وذلك كقراءةِ نافعٍ وأبي بكرٍ والكِسائيِّ: ﴿ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ۝٤ ﴾ [الإنسان: ٤]؛ حيث قُرِئَت: «سَلاسِلًا» بالتنوينِ، وهي ممنوعةٌ من الصَّرفِ؛ لأنَّها صيغةُ منتهى الجُموعِ، وجاز هنا صَرْفُها لتجاوُرِها مع (أغلالًا وسعيرًا)، ومِثْلُ قِراءةِ ابنِ مَسعودٍ والأعمَشِ[1]: ﴿ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا ۝٢٣ ﴾ [نوح: ٢٣]؛ قرَأَها: (يَغُوثًا ويَعُوقًا) للتَّناسُبِ مع ما قبلها وما بَعْدَها.

وأمَّا مَنعُ ما ينصَرِفُ للضرَّورةِ فجائِزٌ أيضًا، ومنه قَولُ عَبَّاسِ بنِ مِرداسٍ الصَّحابيِّ رَضِيَ اللهُ عنه:

وما كان حِصنٌ ولا حابِسٌ

يَفوقانِ مِرداسَ في مَجمَعِ

(١) يُنظَر: ((إعراب القراءات السبع وعللها)) لابن خالويه (٢/ ٣٩٦).

والأصلُ: "مِرْداسًا" فحَذَف التنوينَ لضَرورةِ الشِّعرِ[1].

تنبيهٌ:

هذه التَّقسيماتُ خاصَّةٌ بالفِعْلِ الثُّلاثيِّ، أمَّا الفِعلُ الرُّباعيُّ فلا يكونُ مُعْتَلًّا ولا مُضاعَفًا -إلَّا إذا فَصَل حرفٌ أصلِيٌّ بين المِثْلَينِ، كزَلْزَلَ- ولا مَهموزَ الفاءِ[2].

---

(١) يُنظَر: ((شرح ألفية ابن مالك = المقاصد الشافية)) للشاطبي (٥/ ٦٨٧)، ((شرح الألفية في علمي الصرف والنحو)) للمكودي (ص: ٢٧٦).

(٢) ((المفتاح في الصرف)) للجرجاني (ص: ٤٢).

((الممتع الكبير)) لابن عصفور (ص: ٣٥٧).

((الممتع الكبير)) لابن عصفور (ص: ٣٥٧).

يرى الرضي أن ما كان آخره حرفي علة متماثلين يسمى مضعفًا باعتبار، ولفيفًا باعتبار. يُنظر: ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٣٥).

((الممتع الكبير في التصريف)) لابن عصفور (ص: ٣٥٧ – ٣٦٥).

((مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط)) شرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة (١/ ١٧٧).

((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٣٤)، ((مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط)) حاشية ابن جماعة (١/ ١٧٧).

((مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط)) شرح الجاربردي (١/ ١٧٧)، ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٣٥).

تصريف الاسم

أوزان الاسم:

يأتي بِناءُ الاسمِ مجرَّداً من حروفِ الزِّيادةِ على ثلاثةِ مَبانٍ:

ثُلاثيًّا، نحو: (سَعْدٌ)، ورُباعيًّا، نحو: (جَعْفَرٌ)، وخُماسيًّا، نحو: (سَفَرْجَلٌ).

ثُمَّ يأتي كُلٌّ من المباني الثَّلاثةِ مَزِيداً:

١- مَزِيدُ الثُّلاثيِّ: بحَرْفٍ نحو: (إِصْبَعٌ)، وبحرفينِ نحو: (سِكِّينٌ)، وبثلاثةِ أحرُفٍ نحو: (أَرْبِعاءُ)، وبأربعةِ أحرُفٍ، نحو: (عاشُوراءُ).

٢- ومَزِيدُ الرُّباعيِّ: بحرفٍ نحو: (قُرْطاسٌ)، وبحرفينِ نحو: (عَنْكَبوتٌ)، وبثلاثةِ أحرُفٍ نحو: (عَبَوْثُران) اسمٌ لنَبْتٍ طيِّبِ الرَّائحة.

٣- ومَزِيدُ الخُماسيِّ: بحَرْفٍ فَقَط نحو: (قَبَعْثَرى) اسمٌ للجمَلِ الضَّخم.

تنبيه: أَقلُّ ما يكونُ عليهِ بِناءُ الاسمِ المتصرِّفِ ثَلاثةُ أحْرُفٍ، وأقصى وَزْنٍ يبلُغُهُ سَبْعَةُ أحْرُفٍ.»

أوزان المصدر

١- هو: اللَّفْظُ الدَّالُّ على الحدَثِ مجرَّداً عن الزَّمانِ، متضمِّنًا أحْرُفَ فِعْلِهِ، نحو: (ذَهَبَ ذَهابًا).

٢- المصدَرُ أصْلُ المشتقَّات.

٣- تعودُ المصادرُ في لِسانِ العَرَبِ إلى أوزانٍ كثيرةٍ تُراجَعُ في مظانِّها كـ (شرحِ عُمدةِ الحافِظِ وعُدَّةِ اللَّافِظِ) لإمامِ العربيَّةِ ابنِ مالكٍ، وغيرِهِ.

ومن أمثلتِها: نَصْرٌ، جُلوسٌ، قَبولٌ، سَماعٌ، تُقًى، فَرَحٌ، أُلْفَةٌ، سُهولةٌ، كَراهيَةٌ، تَعْلِيمٌ، تَزكِيةٌ، مُناظَرَةٌ، اسْتِقامَةٌ، اسْتِغْفارٌ.

٤- يُبنى المصدَرُ من الفِعْلِ بزيادةِ ميمٍ في أوَّلِهِ مع بعْضِ التَّغييرِ في ضَبْطِهِ، نحو: (مَطْلَع، مَقْعَد، مَوْعِد، مَصير، مَسْعَى، مُسْتَقرّ) من: (طَلَعَ، قَعَدَ، وَعَدَ، صارَ، سَعى، اسْتَقرَّ).

لواحق المصدر:

١- اسم المرَّة، وهو: اسمٌ مَصوغٌ من المصدَرِ للدَّلالةِ على حُصولِ الفِعْلِ مرَّةً واحدةً.»

«وزْنُهُ: (فَعْلَة) نحو: (قَوْمَة، صَيْحَة، دَكَّة)، هذا إذا صُغْتَه من الفِعْلِ الثُّلاثيِّ.

وإذا صُغْتَه من فِعْلٍ غيرِ ثُلاثيٍّ زِدْتَ على المصْدَرِ تاءَ تأنيثٍ، تَقولُ: (انْطلاقَة، استِغْفارَة).

٢- اسم الهَيْئة، وهو: اسمٌ مَصوغٌ للدَّلالةِ على الصِّفَةِ الَّتي يكونُ عليها الحَدَثُ عندَ وقوعِهِ.

وَزْنُهُ: (فِعْلَة) نحو: (جِلْسَة، قِعْدَة، مِيتَة، ذِبْحَة).

٣- اسم المصدر، وهو: ما ساوَى المصدَرَ في الدَّلالةِ على الحَدَثِ، لكنَّه أقلُّ منه فيما اشتَمَلَ عليهِ من حُروفِ فِعْلِهِ.

نحو: الفِعْلُ (توضَّأَ) مصدَرُهُ: (تَوَضُّؤ) واسمُ مصدَرِهِ: (وُضوء).

والفِعْلُ (عاشَرَ) مصدرُهُ: (مُعاشَرَة) واسمُ مصدَرِهِ: (عِشْرَة).

والفِعْلُ (تكلَّمَ) مصدرُهُ: (تَكَلُّمٌ) واسمُ مصدَرِهِ: (كَلام).

٤- المصدر الصِّناعيُّ، وهو: اسمٌ تَلْحَقُهُ ياءُ النِّسبةِ مُلحَقَةً بتاءِ التَّأنيثِ للدَّلالةِ على صِفةٍ فيهِ.

نحو: (الأعلميَّة، الأرجحيَّة، الإنسانيَّة، الاشتراكيَّة).»[1].

(١) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف (عبد الله الجديع) ١٥٧.

تَعريفُ القَلْبِ المكانيّ

القَلْبُ هو (تَقديمُ بعضِ حُروفِ الكَلِمةِ على بعضٍ)[١]، فيَتغيَّرُ تَرتيبُ حُروفِ الكَلِمةِ عنِ الصِّيَغِ المَعْروفةِ؛ إمَّا لِضرورةٍ لفْظيَّةٍ أو للتَّوسُّعِ أو للتَّخفيفِ[٢].

يأتي القَلْبُ المَكانيُّ بكَثْرةٍ في المُعتَلِّ والمَهْموزِ، ويأتي فيما سِواهما قَليلًا، مِثْلُ: (امْضَحَلَّ، واكْرَهَفَّ) في اضْمَحلَّ، واكْفَهرَّ، أيْ: عبَس[٣]، وهُو في الواوِ أكْثرُ منه في الياءِ[٤].

(١) يُنظر: ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٢١)، ((ارتشاف الضرب من لسان العرب)) لأبي حيان الأندلسي (١/ ٣٣٤).

(٢) يُنظر: ((أبنية الصَّرْف في كتاب سيبويه)) لخديجة الحديثي (ص: ١٢١).

(٣) يُنظر: ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ٢١).

(٤) يُنظر: ((ارتشاف الضرب من لسان العرب)) لأبي حيان الأندلسي (١/ ٣٣٤)، ((همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)) للسيوطي (٣/ ٤٧٩).

" الزيادة "

[١]- الهمزة: تزاد في أول الكلمة، [ولايخلو][(١)] أن تقع أوّلاً، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو: أحمر وأصفر. وفي نحو إِجفيل وإِخريط من الجَفْل والخَرْط)، وإِن كانت بعدها أربعة أحرف أصول، فالكلمة خماسية، نحو: إِصطبل.»[(٢)]

(١) «ذكر الزجاجي أنّ أول علم التصريف معرفة حروف الزوائد، وهي عشرة،. . . . يجمعها قولك: "اليوم تنساه "، وهذا عمله أبو عثمان المازني، وفي نسخة أخرى من كتابه "الجمل ": يجمعها قولك: سألتمونيها (الجمل ٣٩٩) . وانظر شرح الشافية ١٩/١ - ٢٠.

وقال ابن عصفور: وأما حروف الزيادة فعشرة، ويجمعها قولك: "أمان وتسهيل ".»

وأن تقع وسطًا لم تُزد إلا بثبت[1] من الاشتقاق، نحو: زئبِر، وضَئِيل، فالهمزة أصل.

وهي تزاد في نحو: شَمْأل وشَأمَل، قليل، لقولهم: شملت الريح من الشمال، وكذلك في نحو: حُطائط لأنه من الحَطوط، وهو الصغير.»

[٢]- الميم: تزاد، [لا يخلو] أن تقع أوّلاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو: مَضْرِب، ومَقْتَل، ومحمل. وتزاد حشواً شاذة في نحو: دُلامِص، لأنه بمعنى دِلاص، وهو

(١) «في الأصل بثب، ففي المنصف ١ / ١٠٥ قال المازني: وإذا وجدت الهمزة غير أول فلا تجعلها زائدة إلا بثبت، وذكر ابن جني أنّ أبا علي كان يتثبت بالاشتقاق. وفي الجمل ٣٩٩: ولا يحكم على الهمزة بالزيادة إذا كانت غير أوّل إلا بدليل من اشتقاق أو تصريف.

وفي الممتع ١ / ٢٢٧: ولا يحكم عليها بالزيادة إلا أن يقوم على ذلك دليل وذلك أنّ الهمزة إذا وقعت غير أول، في ما عرف له اشتقاق أو تصريف.

وانظر شرح الملوكي ١٤٣ - ١٤٤: قال (ابن جني) فإن كانت الهمزة وسطاً لم تُزَدْ إلا بثبت، وأورد أمثلة عبد القاهر وزاد عليها، والثبت هو الاشتقاق.

وانظر شرح الشافية ٢ / ٣٣٣ وما بعدها، و٣٧٢ - ٣٧٣.»

البرّاق. وتزاد في نحو: هِرْماس للأسد، لأنَّه من الهَرْس، وهو الدّقّ.

وتزاد آخراً في نحو: زُرْقُم وفُسْحُم ودُلْقُم شاذّ، لأنها من الزرقة والانفساح والاندلاق.

[٣]- النون: تزاد[(١)] في نحو: انْفَعَلَ ونَفْعَلُ، وبعد ألف التثنية، نحو:»

«زَيْدانِ، وبعد ألف، في نحو: غَضْبان وعِمْران. وفي نحو: عَنْبَس، من طريق الاشتقاق، لأنه من العبوس، ولذلك قيل للأسد: عَنْبَس، لعبوسه وكراهة منظره.

[٤]- التاء: تزاد في جمع التأنيث، في نحو: ضاربات وجوزات. / وفي المفرد في نحو: حمزة وطلحة. وفي المضارعة في تَفْعل، [و] تَفَعَل وتفاعَل من المنشعبة.

(١) «زيادة النون في نحو نرجس وقرنفل وجدب (شرح الملوكي ١٦٩ - ١٧١) ، وقد زيدت في أول الأفعال المضارعة (نفعل) وللمطاوعة (انفعل) ، وبعد ألف التثنية، وفي آخر جمع المذكر السالم، وعلامة إعراب للأفعال الخمسة، ونون التوكيد بنوعيها. (شرح الملوكي ١٧١ - ١٧٩) وتزاد أوّلاً وثانياً وثالثةً ورابعة وخامسة. (نفسه ١٨٤ - ١٨٦) .»

[٥]- الهاء: تزاد لبيان الحركة في الوقف، في نحو: فِيمَهْ، ولمَهْ، وعَلامَهْ، يريد به: فِيمَ ولمَ وعَلامَ.

وكذلك في: اُغْزُهْ واخْشَهْ وارمِهْ، يريد: اُغْزُ واخْشَ وارْمِ.

وتزاد اوّلاً في نحو: هِجْرَع[١] وهِبْلَع، لأنهما من الجَرْع والبَلْع.

وفي نحو: أهْراقَ الماءَ، أصله: أريق.

وتزاد حشواً في نحو: أمَّهات، يريد به: أمّات.

[٦]- السين: تزاد في نحو: اسْتَخْرَجَ واسْتَطَاعَ، لأنهما من خَرَجَ وطَاعَ[٢].

[٧]- اللاّم: تزاد في نحو: عَبْدَل وزَيْدَل وهُنَالِكَ، لأنّ معناها: عَبْدٌ وزَيْدٌ وهُنَاك[١].

---

(١) «هَجْرَع - بفتح الهاء - الأحمق، والمجنون، والطويل الممشوق، والكلب السلوقيّ الخفيف. (القاموس المحيط) وانظر شرح الملوكي ٢٠٤.

وهِجْرَع - بكسرها وبالزين المعجمة -: الجبان.»

(٢) «انظر شرح الملوكي ٢٠٦، والممتع ١ / ٢٢٤. وفي نزهة الطرف (٣١) : تزاد مقترنة بالتاء، نحو: استخرج واستغفر. . .، وتزاد أيضاً في أطاع يطيع، فيقال اسطاع يسطيع.»

[٨]- الواو: تزاد في نحو: كَوْسَر وجَهْوَر، لأنهما من الكسر والجهر

[٩]- الياء: تزاد في نحو: بَيْطَر وقَتِيل.»

[١٠]- والألف، تزاد في: ضَارِب وكِتَاب، لأنهما من الضرب والكتبة»[٢].

= (١) «ذكر الميداني وابن الحاجب أنّ زيادة اللام قليلة (النزهة ٣١، وشرح الشافية ٢/ ٣٨١، وقد أنكر الجرمي ذيادتها، وليس منها اللام في نحو "ذلك وهنالك ". وأضاف ابن جني "ذلك وأولالك "، وقال: زيدت في أشياء محفوظة لا يقاس عليها. (شرح الملوكي ٢٠٩»

(٢) «في نزهة الطرف: الألف لا تزاد أوّلاً، ولكن تزاد حشواً، نحو كتاب وحمار، وآخِراً نحو حبلى وقبعثري (٣٠- ٣١) .

وذكر ابن جني أنها متى كانت مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً، ولم يكن هناك تكرير فلا تكون إلا زائدة، ومثّل لها بِـ: كاثر. (شرح الملوكي ١٢٢، ١٢٣) . وأضاف ابن يعيش أنها لا تزاد أوّلاً البتة لأجل سكونها، والساكن لا يبتدأ به، وإنما تزاد ثانياً وثالثاً ورابعة وخامسة. (نفسه ١٢٧) ، وذكر من الأمثلة ضارب وكتاب.»

اللام المزحلقة[1]

(١) تعريفُ اللام المزحلقة

اللام المزحلقة هي حرف من الحروف التي تُستخدم للتوكيد، وهي في الأصل لامُ الابتداءِ التي تدخل على الاسم الأول (المبتدأ) في الجملة الاسمية لتأكيد المعنى، مثلَ: لمحمد نبيٌّ -عليه السلام-، ولكنَّ لام الابتداء أحيانًا تصطدمُ بمُؤَكِّدٍ آخرَ مع المبتدأ، فتتزحلقُ (أي تتحرك) إلى الخبر، مثلَ: إنَّ مُحمدًا لنبيٌّ، فكما نلاحظُ فإنَّ الجملة الاسمية السابقة دخلَ عليها المؤَكِّدُ (إنّ) فانتقلتْ لام الابتداء من المبتدأ إلى الخبر، فصارت لامًا مزحلقة

مواضعُ اللام المزحلقة

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن اللام المزحلقة تتصلُ بأحد معموليْ (إنَّ)؛ اسمِها أو خبرِها، ولكنَّها غالبًا ما تتصل بخبر (إنَّ) الناسخة، وتتصل -بشكل نادر- باسم (إنَّ) الناسخة أيضًا، وسوف نوضح ذلك من خلال الجدولَيْن الآتيَيْن:

اتصال اللام المزحلقة باسم (إنَّ)

توضيح

إذا كان الخبر شبه جملة متقدمًا والمبتدأ مؤخرًا.

مثال: إنَّ فيك لحُبًّا كبيرًا. نلاحظ أن الخبر (فيك) هو شبه جملة من حرف الجر (في) مع ضمير الكاف، وهو خبر مقدم. أمَّا المبتدأ (حبًا) فقد تأخر، وهكذا يجوز إضافة اللام المزحلقة عليه.

أمَّا إذا كان الاسم مقدّمًا فلا يجوز دخول اللام المزحلقة عليه، فلا يجوز أن نقول: إنَّ لأحمدَ حاضرٌ. إلا إذا جرَّدنا الجملة من (إنَّ) الناسخة، فإنها تعود جملة اسمية ومعها لام الابتداء. مثال: لأحمدُ حاضرٌ.

هي لام الابتداء بعد» إنَّ «المكسورة، وسميت مزحلقة لأنها زحلقت عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدَينِ.

حقها أن تدخل على خبر» إن «، وتدخل كذلك:

١) على اسمها إذا تأخر عن الخبر، وكان نكرة.

٢) وعلى ضمير الفصل.

٣) وعلى ضمير الرفع المنفصل المؤكد للضمير المتَّصل.

(أ) اللام المزحلقة الداخلة على الخبر المفرد

(٢: ٤٥) ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ۝٤٥ ﴾ [البقرة: ٤٥].

(٢: ٧٠) ﴿ وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ۝٧٠ ﴾ [البقرة: ٧٠].

(٢: ١٤٣) ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٤٣ ﴾ [البقرة: ١٤٣]

(٢: ١٤٩) ﴿ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾ [البقرة: ١٤٩].

(٢: ٢٤٣) ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

(٣: ٦٨) ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ ﴾ [آل عمران: ٦٨].

(٣: ٩٦) ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ ﴾ [آل عمران: ٩٦]

(٥: ٣٢) ﴿ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [المائدة: ٣٢].

(٥: ٤٩) ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [المائدة: ٤٩].

(٦: ٢٨) ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الأنعام: ٢٨].

«(٦: ١٢١) ﴿ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(٦: ١٢١) ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾ ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(٦: ١٣٤) ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

(٦: ١٤٦) ﴿ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿١٤٦﴾ ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

(٦: ١٦٥) ﴿ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٥﴾ ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

(٧: ١٠٩) ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [الأعراف: ١٠٩].

(٧: ١٢٣) ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ ﴾ [الأعراف: ١٢٣]

(٧: ١٥٣) ﴿ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٥٣ ﴾ [الأعراف: ١٥٣].

(٧: ١٦٧) ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ [الأعراف: ١٦٧].

(٧: ١٦٧) ﴿ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٦٧ ﴾ [الأعراف: ١٦٧].

(٨: ٥) ﴿ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ٥ ﴾ [الأنفال: ٥].

(٨: ٤٢) ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ٤٢ ﴾ [الأنفال: ٤٢].

(٩: ٤٢) ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ٤٢ ﴾ [التوبة: ٤٢].

(٩: ٤٩) ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ٤٩ ﴾ [التوبة: ٤٩].

(٩: ١١٤) ﴿ إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ ١١٤ ﴾ [التوبة: ١١٤].

(١٠: ٥٣) ﴿ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ ﴾ [يونس: ٥٣]

(١٠: ٦٠) ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [يونس: ٦٠].

(١٠: ٧٦) ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٞ ٧٦ ﴾ [يونس: ٧٦].

(١٠: ٨٣) ﴿ وَإِنَّ فِرۡعَوۡنَ لَعَالٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [يونس: ٨٣].

(١٠: ٩٢) ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ﴿٩٢﴾ ﴾ [يونس: ٩٢].

(١١: ٩) ﴿ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ ﴿٩﴾ ﴾ [هود: ٩].

(١١: ١٠) ﴿ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾ ﴾ [هود: ١٠].»

«(١١: ٤١) ﴿ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٤١﴾ ﴾ [هود: ٤١].

(١١: ٧٢) ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ ﴾ [هود: ٧٢].

(١١: ٧٥) ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ ﴿٧٥﴾ ﴾ [هود: ٧٥].

(١٢: ١١) ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾ [يوسف: ١١].

(١٢: ١٢) ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ [يوسف: ١٢].

(١٢: ١٤) ﴿ إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ [يوسف: ١٤].

(١٢: ٥٣) ﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوسف: ٥٣].

(١٢: ٦١) ﴿ وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [يوسف: ٦١].

(١٢: ٦٨) ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ ﴾ [يوسف: ٦٨].

(١٢: ٧٠) ﴿ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ [يوسف: ٧٠].

(١٢: ٧٩) ﴿ إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [يوسف: ٧٩].

(١٢: ٨٢) ﴿ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [يوسف: ٨٢].

(١٣: ٦) ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾ [الرعد: ٦].

(١٣: ٦) ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٦﴾ ﴾ [الرعد: ٦].

(١٤: ٧) ﴿ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ ﴾ [إبراهيم: ٧].

(١٤: ٨) ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٨﴾ ﴾ [إبراهيم: ٨].

(١٤: ٣٤) ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾ ﴾ [إبراهيم: ٣٤]

(١٤: ٣٩) ﴿ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٩﴾ ﴾ [إبراهيم: ٣٩].

(١٥: ٦) ﴿ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴿٦﴾ ﴾ [الحجر: ٦].

(١٥: ٤٣) ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [الحجر: ٤٣].

(١٥: ٥٩) ﴿ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ ﴾ [الحجر: ٥٩].

(١٥: ٦٤) ﴿ وَأَتَيْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [الحجر: ٦٤].»

«(١٥: ٨٥) ﴿ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ ﴾ [الحجر: ٨٥].

(١٦: ٧) ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٧ ﴾ [النحل: ٧].

(١٦: ١٨) ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١٨ ﴾ [النحل: ١٨].

(١٦: ٤٧) ﴿ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٤٧ ﴾ [النحل: ٤٧].

(١٦: ٨٦) ﴿ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ ۝٨٦ ﴾ [النحل: ٨٦].

(١٦: ١١٠) ﴿ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١١٠ ﴾ [النحل: ١١٠].

(١٦: ١١٩) ﴿ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١١٩ ﴾ [النحل: ١١٩].

(١٧: ٤٩) ﴿ أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ۝٤٩ ﴾ [الإسراء: ٤٩].

(١٧: ٩٨) ﴿ أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ۝٩٨ ﴾ [الإسراء: ٩٨].

(١٨: ٨) ﴿ وَإِنَّا لَجَٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ۝٨ ﴾ [الكهف: ٨].

(ب) اللام المزحلقة الداخلة على الخبر الجملة:

(٢: ١٤٤) ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ ﴾ [البقرة: ١٤٤].

(٢: ١٤٦) ﴿ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ ﴾ [البقرة: ١٤٦].

(٦: ١٩) ﴿ أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ ﴾ [الأنعام: ١٩].

(٦: ٣٣) ﴿ قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ ﴾ [الأنعام: ٣٣].

(٦: ١١٩) ﴿ وَإِنَّ كَثِيرٗا لَّيُضِلُّونَ بِأَهۡوَآئِهِم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ ﴾ [الأنعام: ١١٩]

(٦: ١٢١) ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(٧: ٦٠) ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٦٠ ﴾ [الأعراف: ٦٠].

(٧: ٦٦) ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةٖ ﴾ [الأعراف: ٦٦].

(٧: ٦٦) ﴿ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٦٦ ﴾ [الأعراف: ٦٦].»

«(٧: ٨١) ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [الأعراف: ٨١]

(٩: ٣٤) ﴿ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ [التوبة: ٣٤].

(١١: ٧٩) ﴿ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ ﴿٧٩﴾ ﴾ [هود: ٧٩].

(١١: ٩١) ﴿ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا ﴾ [هود: ٩١].

(١٢: ٣٠) ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [يوسف: ٣٠].

(١٢: ٩٤) ﴿ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٩٤].

(١٦: ١٢٤) ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [النحل: ١٢٤].

(١٧: ٤٠) ﴿ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾ ﴾ [الإسراء: ٤٠].

(١٧: ١٠١) ﴿ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾ ﴾ [الإسراء: ١٠١].

(١٧: ١٠٢) ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾ ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

(٢٣: ٧٣) ﴿ وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٣﴾ ﴾ [المؤمنون: ٧٣].

(٢٥: ٢٠) ﴿ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ﴾ [الفرقان: ٢٠].

(٢٧: ٦) ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾ ﴾ [النمل: ٦].

(٢٧: ٥٥) ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النمل: ٥٥].

(٢٧: ٧٤) ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾ [النمل: ٧٤]

(٢٨: ٣٨) ﴿ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [القصص: ٣٨].

(٢٨: ٧٦) ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ ﴾ [القصص: ٧٦].

(٢٩: ٢٨) ﴿ إِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلۡفَٰحِشَةَ ﴾ [العنكبوت: ٢٨].

(٢٩: ٢٩) ﴿ أَئِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ ﴾ [العنكبوت: ٢٩].

(٣٧: ١٣٧) ﴿ وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ١٣٧ ﴾ [الصافات: ١٣٧].

(٣٧: ١٥١) ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ ١٥١ ﴾ [الصافات: ١٥١]

(٣٨: ٢٤) ﴿ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡخُلَطَآءِ لَيَبۡغِي بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ ﴾ [ص: ٢٤][(١)].»

(١) «معجم المسائل النحوية والصرفية الواردة في القرآن الكريم» (ص٢٨).

اللام الموطئة للقسم:

هي اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيّ على قسم قبلها، لا على الشرط، ومن ثم تسمى اللام الموطئة للقسم لأنها وطَّأت الجواب للقسم أي مهَّدت له؛ وأكثر ما تدخل على» إنْ «؛ وقد تدخل على غيرها، نحو:» منْ «، فقد جاء في القرآن الكريم: ﴿ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ [الأعراف ١٨].

ومن ثم يشترط في جواب«لئنْ»ما يشترط في جواب القسم، وهي:

١) إن كان الجواب جملة اسمية أكد بـ» إنَّ «واللام، أو بإحداهما.

٢) وإن كان جملة فعلية مثبتة مصدرة بمضارع مفيد للاستقبال أكد باللام والنون؛ وإن كان مفيداً للحال فباللام فقط، وإن كان مفصولاً عن اللام لم يؤكد.

٣) وإن صدِّرت بماضٍ أكد باللام وقد.

٤) وإن كان جملة فعلية منفية لم يؤكد، ونفي بـ» ما «، أو» لا «، أو» إنْ.

٥) وإن كان جملة اسمية منفية لم يؤكد.

الميزان الصرفي

لُغةً:

جاء في اللِّسانِ: (ويُقالُ للآلةِ التي يُوزَنُ بها الأشياءُ: مِيزانٌ أيضًا... من وَزَنَ يَزِنُ وَزْنًا وزِنَةً، ووازَنَه: قابَلَه وعادَلَه)[1].

اصطِلاحًا:

هو مِقياسٌ وَضَعَه عُلَماءُ العَرَبِ لمَعرِفةِ أحوالِ بِنْيةِ الكَلِمةِ[2]، وهَذا المِقياسُ يُعَبَّرُ عَنه بالفاءِ والعَينِ واللَّامِ (فَعَلَ) في مُقابَلةِ أُصولِ الكَلِمةِ، وما زادَ مِنَ الأُصولِ يُعَبَّرُ عَنه بلامٍ ثانيةٍ

(١) يُنظر: ((لسان العرب)) لابن منظور (١٣/ ٤٤٦)

(٢) يُنظر: ((التطبيق الصرفي)) لعبده الراجحي (ص: ١٠).

وثالِثةٍ[١]؛ قالَ ابنُ مالِكٍ: (وَزْنُ الكَلِمةِ أن تُقابَلَ أوَّلُ أُصولِها بفاءٍ، وثانيها بعَينٍ، وثالِثُها ورابِعُها وخامِسُها بِلاماتٍ)[٢].

والميزانُ الصَّرفيُّ يُعبَّرُ عنه بـ"التَّمثيلِ"[٣]؛ لمُماثَلةِ حُروفِ المِيزانِ لحُروفِ الكَلِمةِ المَوزونةِ مِن حَيثُ عَدَدُ الحُروفِ وهَيئاتُها[٤].

وفائِدةُ الميزانِ الصَّرفيِّ بَيانُ أحوالِ أبنِيَةِ الكَلِمةِ في أُمورٍ ثَمانيةٍ، هي: الحَرَكاتُ، والسَّكَناتُ، والأُصولُ، والزَّوائِدُ، والتَّقديمُ، والتَّأخيرُ، والحَذفُ، وعَدَمُ الحَذفِ.

(١) يُنظر: ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (١/ ١٠).

(٢) يُنظر: ((إيجاز التعريف في علم التصريف)) لابن مالك (ص: ٨٤).

(٣) يُنظر: ((المفتاح في الصرف)) للجرجاني (ص: ٢٧)، ((الشرح الملوكي)) لابن يعيش (ص: ١١٢ وما بعدها)، ((الممتع الكبير في التصريف)) لابن عصفور (ص: ٢٠٥).

(٤) يُنظر: ((شرح التصريح على التوضيح)) لخالد الأزهري (٢/ ٦٦٥).

جلاء الطرف

أَمثِلَةٌ على كيفيَّةِ الوَزْنِ

الكَلِمةُ: أكْرَمَ.

وَزنُها: أفْعَلَ.

كيفيَّةُ الوَزْنِ: بزيادةِ الهَمزةِ قَبلَ الفاءِ كما في الكَلِمةِ المَوزونةِ، مَعَ نَفسِ الحَرَكاتِ والسَّكَناتِ.

الكَلِمةُ: اجْتَمَعَ.

وَزْنُها: افْتَعَلَ.

كيفيَّةُ الوَزْنِ: بزيادةِ ألفِ الوَصلِ قَبلَ الفاءِ، والتَّاءِ بَعدَ الفاءِ، كما في الكَلِمةِ المَوزونةِ.

الكَلِمةُ: اسْتَغْفَرَ.

وَزْنُها: اسْتَفْعَلَ.

كيفيَّةُ الوَزْنِ: بزيادةِ الألفِ والسِّينِ والتَّاءِ قَبلَ الفاءِ.

الكَلِمةُ: تَفَتَّحَ.

وَزْنُها: تَفَعَّلَ.

كيفيَّةُ الوَزْنِ: بزيادةِ التَّاءِ قَبْلَ الفاءِ، وتَكريرِ العَيْنِ.

الكَلِمةُ: قَائِمٌ.

وَزْنُها: فَاعِلٌ.

كيفيَّةُ الوَزْنِ: بزيادةِ ألفِ اسمِ الفاعِلِ بَعْدَ الفاءِ.

الكَلِمةُ: مُجْتَهِدٌ.

وَزْنُها: مُفْتَعِلٌ.

كيفيَّةُ الوَزْنِ: بزيادةِ الميمِ قَبْلَ الفاءِ، والتَّاءِ بعد الفاءِ.

الكَلِمةُ: عَطْشَانُ.

وَزْنُها: فَعْلانُ.

كيفيَّةُ الوَزْنِ: بزيادةِ الألِفِ والنُّونِ بَعْدَ اللَّامِ.

الكَلِمةُ: (يَعِدُ عِدْ عِدَةً)، و(يَصِلُ صِلْ صِلَةً)، و(يَصِفُ صِفْ صِفَةً).

وَزْنُها: يَعِلُ عِلْ عِلَةً.

التغييرُ الحادِثُ: الَّذي حَدَثَ في هَذِه الأفعالِ هو أنَّها أفعالٌ ثُلاثيَّةٌ مُعتَلَّةُ الفاءِ (المِثالِ) هي: (وعَدَ، وَصَلَ، وَصَفَ)، فتُحذَفُ مِنها الفاءُ في المُضارِعِ والأمرِ والمَصدَرِ -عَلى ما يَأتي في بابِ الإعلالِ- فحُذِفَتِ الفاءُ في المِيزانِ، وزِيدَ في المَصدَرِ التَّاءُ عِوَضًا عَنِ الفاءِ المَحذوفةِ، فزِيدَت في المِيزانِ أيضًا بلَفظِها[1].

الكَلِمةُ: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ

وَزْنُها: عُلْ

التغييرُ الحادِثُ: القياسُ في هَذِه الأفعالِ أن نَقولَ: اؤْخُذْ، اؤْكُلْ، اؤْمُرْ، فحَذَفوا الهَمزةَ تَخفيفًا لاجتِماعِ هَمزَتينِ، ثُمَّ استَغنَينا عَن ألفِ الوَصلِ لزَوالِ السَّاكِنِ (الهَمزةِ) وتَحَرُّكِ ما بَعدَه (الخاءُ، والكافُ، والميمُ)، فأصبَحَت (خُذْ، وكُلْ، ومُرْ)

(١) يُنظر: ((أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)) لابن هشام (٤/ ٤٠٦).

بحَذفِ الفاءِ، فتُحذَفُ مِنَ الميزانِ؛ فيَكونُ الوَزنُ النِّهائيُّ: (عُلْ)[1].

الكَلِمةُ: (عُدْ وعُدْتُ)، و(قُمْ وقُمْتُ)، و(قُلْ وقُلْتُ)، و(بِعْ وبِعْتُ).

وَزْنُها: فُلْ وفُلْتُ.

التغييرُ الحادِثُ: الَّذي حَدَثَ أنَّ هَذِه أفعالٌ مُعتَلَّةُ الوَسَطِ (الأَجوَف)، ويَسقُطُ حَرفُ العِلَّةِ (عينُ الكَلِمةِ) مِنها في الأَمْرِ، وعِندَ الإسنادِ لضَميرِ الرَّفعِ لالتِقاءِ السَّاكِنينِ[2]، فيَسقُطُ ما يقابِلُها في الميزانِ.

الكَلِمةُ: (رَمَتْ، لم يَرْمِ، ارْمِ، يَرْمُونَ، رامٍ)، و(غَزَتْ، لم يَغْزُ، اغْزُ، يَغْزُونَ، غازٍ).

وَزْنُها: (فَعَتْ، لم يَفْعِ (يَفْعُ)، افْعِ (افْعُ)، يَفْعُونَ، فَاعٍ).

(١) يُنظر: ((الشرح الملوكي)) لابن يعيش (ص: ٣٦٦).

(٢) يُنظر: ((شرح التصريف)) للثمانيني (ص: ٣٨٥).

التغييرُ الحادِثُ: الَّذي حَدَثَ أنَّ هَذِه أفعالٌ مُعتَلَّةُ الآخِرِ (ناقِصةٌ) فيَسقُطُ حَرفُ العِلَّةِ (لامُ الكَلِمةِ) مِنها مَعَ تاءِ التَّأنيثِ وواوِ الجَمَاعةِ؛ لالتِقاءِ السَّاكِنينِ (رَمَتْ، ويَرْمُون، وغَزَتْ، ويَغْزُونَ)، وللجَزْمِ (لم يَرْمِ، لم يَغْزُ)، والأَمْرِ (ارْمِ، اغْزُ)، وفي ياءِ الاسمِ المنقوصِ (رامٍ، غازٍ).

الكَلِمةُ: قِهْ (مِن وَقَى)، عِهْ (من وَعَيْتُ الحَديثَ)، شِهْ (من وَشَيتُ الثَّوبَ)، لِهْ (مِن وَلِيتُ الأَمْرَ).

وَزْنُها: عِهْ.

التغييرُ الحادِثُ: هَذِه أفعالٌ وقَعَ فيها الحَرفُ الصَّحيحُ بين حَرفَي عِلَّةٍ، والمُضارِعُ مِنها (يَقِي، ويَعِي، ويَشِي، ويَلِي)، فنَجِدُ أنَّ فاءَ الكَلِمةِ (الواو) تَسقُطُ؛ فيَكونُ وزنُ المُضارِعِ (يَعِلُ)، ثُمَّ أسقَطنا لامَ الكَلِمةَ (الياءَ) في الأمرِ، فلَم يَبقَ إلَّا حَرفٌ واحِدٌ في الأمرِ: (قِ، عِ، شِ، لِ)، فإذا وقفتَ تأتي بهاءِ السَّكتِ، ويكونُ الوَزْنُ النِّهائيُّ: (عِهْ).

الكَلِمةُ: رَهْ

وَزْنُها: فَهْ.

التغييرُ الحادِثُ: أصلُ الفِعلِ (رَأى) فيَكونُ المُضارِعُ عَلى الأصلِ: (يَرْأَى)، ثُمَّ إنَّهم حَذَفوا عينَ الكَلِمةِ (الهَمزةِ) تَخفيفًا أو لكَثرةِ الاِستِعمالِ، ثُمَّ تُحذَفُ لامُ الكَلِمةِ في الأمرِ مِنه: رَ يا فُلانُ، وفي الوَقفِ: رَهْ، ووَزنُها: (فَهْ)[1].

كيفيَّةُ مَعرِفةِ الأصليِّ مِنَ الزَّائِدِ

الحَرفُ الأصليُّ هو الحَرفُ الَّذي يَلزَمُ في جَميعِ التَّصاريفِ، حَتَّى ولَو حُذِفَ الأصلُ لعِلَّةٍ عارِضةٍ، فيَكونُ مَوجودًا مُقَدَّرًا، مِثْلُ: (لم يَغْزُ)، بحَذفِ لامِ الفِعْلِ (الواوِ) للجَزْمِ، و(يَعِدُ) مُضارِعِ (وَعَدَ) بحَذفِ الواوِ؛ لوُقوعِها بينَ ياءٍ وكَسرةٍ؛ إذ إنَّ أصلَه: (يَوْعِدُ)[2].

(١) يُنظر: ((الشرح الملوكي)) لابن يعيش (ص: ٣٧٠ - ٣٧٢).

(٢) يُنظر: ((الشرح الملوكي)) لابن يعيش (ص: ١٠٨، ١٠٩).

ويُعرَفُ الحَرْفُ الأصليُّ مِنَ الزَّائِدِ بعَدَدٍ مِنَ الأدِلَّةِ نُجمِلُها فيما يأتي:

١ - الاشتِقاقُ:

هو أن تَكونَ إحدى الكَلِمَتينِ مَأخوذةً مِنَ الأُخرى، أو تَكونَ الكَلِمَتانِ مَأخوذَتينِ مِن أصلٍ واحِدٍ ولَم يُعرَفْ زِيادَتُها.

والِاشتِقاقُ -كما يَرى ابنُ يَعيشَ- مِن أقوى الأدِلَّةِ في مَعرِفةِ الأصليِّ مِنَ الزَّائِدِ، ودَلالَتُه عَلى الزِّيادةِ والأصالةِ قَطعيَّةٌ[١].

كيفيَّةُ مَعرِفَتِه: إذا ورَدَتِ الكَلِمةُ وفيها بَعضُ حُروفِ الزِّيادةِ، ورَأيتَ ذلك الحَرفَ سَقَطَ في بَعضِ تَصاريفِها، فاحكُمْ عليه بالزِّيادةِ، مِثلُ: الهَمزةِ في (أحمَرَ) ففِعلَه (حَمِرَ يَحمَرُ)، والمَصدَرُ هو الحُمرةُ، وليس فيها هَمزةٌ؛ فالأصلُ ثابِتٌ لا يَسقُطُ[٢].

(١) يُنظر: ((الشرح الملوكي)) لابن يعيش (ص: ١١٩).

(٢) يُنظر: ((الكتاب)) لسيبويه (٤/ ٣٢٥)، ((الشرح الملوكي)) لابن يعيش (ص: ١١٩).

٢- التصريفُ:

هو تَغييرُ صيغةِ الكَلِمةِ إلى صيغةٍ أُخرى، كما تَبني مِن ضَرَبَ مِثالَ: جَعْفَرٍ: تَقولُ: ضَرْبَبٌ، ومِثْلُ تَغييرِها بالتَّصغيرِ والتَّكسيرِ، والتَّصريفُ أعَمُّ مِنَ الاِشتِقاقِ، فإن كانَ الاِشتِقاقُ يَختَصُّ بما جاءَ عَنِ العَرَبِ مِن تَصريفِ الكَلِمةِ عَلى مُختَلِفِ الوُجوهِ، فإنَّ التَّصريفَ يَشمَلُ ما جاءَ عَنِ العَرَبِ وما يُحدِثُه العُلَماءُ بالقِياسِ، فكُلُّ اشتِقاقٍ تَصريفٌ، وليس كُلُّ تَصريفٍ اشتِقاقًا.

وإذا كانَ الاِستِدلالُ عَلى الزِّيادةِ في الاِشتِقاقِ بالعَودةِ للأصلِ، فإنَّ الاِستِدلالَ عَلى الزِّيادةِ والأصالةِ في التَّصريفِ يكونُ بالفَرعِ، مِثْلُ: أَيْصَرٍ، استُدِلَّ عَلى زيادةِ الياءِ في (أيصَرٍ) بجَمعِه عَلى إصارٍ، والجَمعُ فَرْعٌ، فأيصَرٌ ليسَ مُشتَقًّا مِن إصارٍ، إنَّما إصارٌ تَصريفٌ مِن تَصاريفِه[١].

(١) يُنظر: ((الممتع الكبير)) لابن عصفور (ص: ٤٦، ٤٧)

٣- الكَثرةُ:

هو أن تَجِدَ حَرفَ الزِّيادةِ يَكثُرُ زائِدًا في مَوضِعٍ مِنَ المَواضِعِ -فيما عُرِفَ اشتِقاقُه- فتَحكُمُ عليه بالزِّيادةِ فيما لم يُعرَفْ أمرُ اشتِقاقِه؛ حَملًا عَلى الأكثَرِ.

مَثَلًا: الهَمزةُ جاءَت زائِدةً إذا ما كانَ بَعدَها ثَلاثةُ أصولٍ، مِثْلُ: أحمَرَ وأصفَرَ، إلَّا في ألفاظٍ قليلةٍ، مِثْلُ: أرْطَى وأيْطَل وأيْصَر وأوْلَق وإمَّعَة[١]، فنَحكمُ عليها بأنَّها زائِدةٌ في مِثْلِ: أفْكَل[٢]، الَّذي لا يُعرَفُ له اشتِقاقٌ ولا تَصريفٌ؛ حَملًا للمَجهولِ عَلى المَعلومِ، ويَجِبُ هُنا ألَّا نَلتَفِتَ إلى ما جاءَت

(١) الأرْطى: شجرٌ من شَجَرِ الرَّملِ. وهو فَعْلَى؛ لأنَّك تقولُ: أديم مأرُوطٌ: إذا دُبغ بذلك، والأَيْطَلُ: الخاصرةُ، والإصارُ والأيْصَرُ: حبلٌ قصيرٌ يُشَدُّ به في أسفَلِ الخِباءِ إلى وَتِدٍ، والأوْلَقُ: الجنونُ، والإمَّعَةُ: الذي يكونُ رأيُه ضعيفًا مع كلِّ أحدٍ. ينظر: ((الصحاح)) للجوهري (٣/ ١١١٤)، و(٢/ ٥٧٩)، و(٤/ ١٦٢٣)، و(٤/ ١٤٤٧)، و(٣/ ١١٨٣).

(٢) يُنظر: ((الكتاب)) لسيبويه (٤/ ٣٦٤)، ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (٣/ ١٣٥).

يُنظر: ((الكتاب)) لسيبويه (٤/ ٣٦٤).

يُنظر: ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (٣/ ١٣٥، ١٣٦)، ((شرح التصريح)) للأزهري (٢/ ٧٢٧،

فيه الهَمزةُ أصليَّةً وبَعدَها ثَلاثةُ أصولٍ (أَرْطى وأخَواتِه)؛ لقِلَّةِ ذلك[1].

٤- اللُّزومُ:

يُشبِهُ العُنصُرَ السَّابِقَ (الكَثرةَ) إلَّا أنَّه بلا استِثناءاتٍ؛ فهو يَعني أنَّ الحَرفَ قد لزِمَ الزِّيادةَ في مَوضِعٍ مِنَ المَواضِعِ في كُلِّ ما عُرِفَ له اشتِقاقٌ أو تَصريفٌ، فيُحكَمُ عليه إذا جاءَ في هَذا المَوضِعِ بالزِّيادةِ فيما لا يُعرَفُ له اشتِقاقٌ أو تَصريفٌ.

مَثَلًا: النُّونُ إذا وقَعَت ثالِثةً ساكِنةً وبَعدَها حَرفانِ ولَم تَكُن مُدْغَمةً، فهي زائِدةٌ أبَدًا، مِثلُ: جَحَنْفَل، فإذا جاءَت في مِثلِ: عَبَنْقَس ممَّا لا يُعرَفُ له اشتِقاقٌ أو تصريفٌ، جُعِلَت نونُه زائِدةً حملًا على ما عُرِفَ له اشتِقاقٌ وتصريفٌ[2].

(١) يُنظر: ((الشرح الملوكي)) لابن يعيش (ص: ١٢١).

(٢) يُنظر: ((الممتع الكبير)) لابن عصفور (ص: ٤٨).

٥- لُزومُ حَرْفِ الزِّيادةِ البِناءَ:

أن يَكونَ حَرفُ الزِّيادةِ مُختَصًّا ببِنيةٍ مُعَيَّنةٍ لا يُمكِنُ أن يَحُلَّ مَحَلَّه في تِلكَ البِنيةِ حَرفٌ غَيرُ صالِحٍ للزِّيادةِ، مِثلُ: حِنْطَأْو، وسِنْدَأو، وكِنْثَأو، وَزْنُها: فِنْعَلْو، والنُّونُ زائِدةٌ؛ إذ لو كانَت أصليَّةً لجاءَ في مَوضِعِها مِن هَذا البِناءِ حَرفٌ مِنَ الحُروفِ الَّتي لا تَدخُلُها الزِّيادةُ؛ مِثلُ الدَّالِ: سِرْدَأو، ولم يأتِ مِثْلُ ذلك[1].

٦- الزِّيادةُ لِمعنًى:

أن تَكونَ الزِّيادةُ لِمَعنًى، مِثلُ: حُروفِ المُضارَعةِ، وياءِ التَّصغيرِ، فإنَّ إعطاءَ الحَرفِ مَعنًى يَجعَلُه زائِدًا؛ لأنَّه لا حَرفَ أصليٌّ في الكَلِمةِ يُعطي مَعنًى.

وهَذا الدَّليلُ يُمكِنُ الِاستِغناءُ عَنه بالِاشتِقاقِ والتَّصريفِ؛ لأنَّه ليسَ هُناكَ كَلِمةٌ فيها حَرفٌ له مَعنًى إلَّا ولَها اشتِقاقٌ أو

(١) يُنظر: ((الممتع الكبير)) لابن عصفور (ص: ٤٨، ٤٩).

تَصريفٌ، لكِنَّه دَخلَ ضِمنَ الأدِلَّةِ؛ لأنَّه يُمكِنُ أن يُعلَمَ به الزِّيادةُ دونَ النَّظَرِ إلى الاشتِقاقِ أوِ التَّصريفِ[1].

٧- النَّظيرُ:

أن يَكونَ في الكَلِمةِ حَرفٌ لا يَكونُ إلَّا زائِدًا، ثُمَّ يُسمَعُ في هَذِه الكَلِمةِ لُغةٌ أُخرى يُحتَمَلُ فيها أن يَكونَ الحَرفُ أصلًا ويُحتَمَلُ أن يَكونَ زائِدًا، فيُحكَمُ عَلى الحَرفِ بالزِّيادةِ؛ لثُبوتِ زيادَتِه في اللُّغةِ الأُولى.

مِثلُ: تَتْفُل[2]؛ فيه لُغتانِ:

(تَتْفُل) وعَلى تِلكَ اللُّغةِ تَكونُ التَّاءُ زائِدةً؛ إذ لو كانَت أصليَّةً لكانَ وزنُه (فَعْلُل)، وهو وزنٌ لم يَرِدْ في كَلامِ العَربِ.

و(تُتْفُل)، وعلى تلك اللُّغةِ يُمكِنُ أن تكونَ التَّاءُ أَصليَّةً ويكونَ الوَزنُ (فُعْلُل)، وهو وَزنٌ ورد في كَلامِ العَرَبِ (بُرثُن)،

(١) يُنظر: ((الممتع الكبير)) لابن عصفور (ص: ٤٩).

(٢) التتفل: الثعلب. ينظر: ((لسان العرب)) لابن منظور (١١/ ٧٧).

فنَحكُمُ حينئذٍ بزيادةِ التَّاءِ في هذه اللُّغةِ لزِيادتِها في اللُّغةِ الأُولى[1].

٨- الخُروجُ عن النَّظيرِ:

ومَعناه: إنِ اعتبَرنا الحَرفَ زائِدًا كانَ لوَزنِ الكَلِمةِ نَظيرٌ فيما ورَدَ مِن كلامِ العَرَبِ، وإنِ اعتبَرْنا الحَرفَ أصليًّا لم يَكُنْ له نَظيرٌ، والعَكسُ، وهُنا لا بُدَّ أن يُحمَلَ عَلى ما لا يُؤَدِّي إلى خُروجِ اللَّفظِ عَنِ النَّظيرِ؛ مِثْلُ: غِزْوِيت:

فإذا قَدَّرْنا التَّاءَ أصلِيَّةً كان الوَزْنُ (فِعْوِيل) وهو وَزنٌ لم يَرِدْ في كَلامِ العَرَبِ.

إذا قَدَّرْنا التَّاءَ زائِدةً كان الوَزْنُ (فِعْلِيت) وهو وَزنٌ مَوجودٌ في كلامِهم، مِثْلُ: عِفْرِيت.

فحَكْمنا بزيادةِ التَّاءِ في غِزْوِيت حَملًا لِلَّفْظِ عَلى نَظيرِه؛ إذ لو حَكَمْنا بأصالةِ التَّاءِ لخَرَجَتِ الكَلِمةُ عَن نَظائِرِها[2].

---

(١) يُنظر: ((الممتع الكبير)) لابن عصفور (ص: ٤٩).

(٢) يُنظر: ((الممتع الكبير)) لابن عصفور (ص: ٥٠).

٩- الدُّخولُ في أوسَعِ البابَينِ عِندَ لُزومِ الخُروجِ عن النَّظيرِ:

وهو أن يَكونَ في الكَلِمةِ حَرفٌ زائِدٌ؛ إن حُمِلَ عَلى الأصالةِ كانَ عَلى وزنٍ لم يَأتِ في كلامِ العَربِ، وإن حُملَ عَلى الزِّيادةِ كانَ عَلى وزنٍ لم يَأتِ أيضًا في كَلامِ العَرَبِ، هُنا نَحمِلُه عَلى الزِّيادةِ؛ لأنَّ أبنيةَ الزَّوائِدِ كثيرةٌ وأبنيةَ الأُصولِ قَليلةٌ، وهَذا مَعنَى أوسَعِ البابَينِ، مِثْلُ: كَنَهْبُل[١]:

إذا جُعِلَت النُّونُ أصْليَّةً يكونُ على وَزنِ (فَعَلُّل)، وهو وَزنٌ لم يَرِدْ في كَلامِ العَرَبِ.

إذا جُعِلَت النُّونُ زائِدةً يكونُ وَزنُه على (فَنَعْلُل)، ولَم يَأتِ أيضًا، فيُحمَلُ عَلى الزِّيادةِ؛ لأنَّ أوزانَ المَزيدِ كثيرةٌ، وأوزانَ الأُصولِ قَليلةٌ[٢].

---

(١) الكَنَهْبَل، بِفَتْحِ الْبَاءِ وضمِّها: شَجَرٌ عِظام وَهُوَ مِنَ العِضاهِ. يُنظر: ((لسان العرب)) لابن منظور (١١/ ٦٠٣).

(٢) يُنظر: ((الممتع الكبير)) لابن عصفور (ص: ٥٠)، ((شرح الشافية)) للرضي الإستراباذي (٢/ ٣٥٨، ٣٥٩).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث الموسوم بـ «جلاء الطرف في فن الصرف» يتبين لنا أن علم الصرف يُعدُّ من أهم علوم اللغة العربية؛ لما له من أثر بالغ في فهم بنية الكلمة العربية ودلالاتها المختلفة، وما يترتب على ذلك من سلامة الفهم للنصوص الشرعية والأدبية.

وقد اتبع الكتاب اتبع منهجًا علميًا واضحًا في ترتيب الأبواب والمسائل الصرفية، معتمدًا على الشرح المبسط، وكثرة الأمثلة، والاستشهاد بالشواهد اللغوية، كما تناول البحث عددًا من القضايا الصرفية المهمة، مثل الميزان الصرفي، والاشتقاق، والمجرد والمزيد، والإعلال، والإبدال، والإدغام، وغيرها من الموضوعات التي تُبرز دقة اللغة العربية وثراءها.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث

دراسة علم الصرف لا تقتصر على الجانب اللغوي فحسب، بل تمتد آثارها إلى فهم القرآن الكريم والسنة النبوية، وإدراك أسرار البلاغة العربية، وتنمية الملكة اللغوية لدى الدارسين. كما أكد البحث أهمية إحياء التراث الصرفي وتحقيق كتبه ودراستها دراسة علمية معاصرة تُسهم في ربط الأصالة بالمعرفة الحديثة.

ويوصي البحث بضرورة العناية بعلوم العربية عمومًا، وعلم الصرف خصوصًا، وتشجيع الباحثين على دراسة الكتب التراثية وتحقيقها، والاستفادة من مناهج العلماء المتقدمين في خدمة اللغة العربية وتعليمها.

وفي الختام، نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للباحثين وطلاب العلم، وأن يرزقنا العلم

النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر الأصلية في علم الصرف

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ).

(١) المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، القاهرة.

المازني، أبو عثمان بكر بن محمد (ت ٢٤٩هـ).

(٢) التصريف. تحقيق: إبراهيم مصطفى. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ).

(٣) سر صناعة الإعراب. تحقيق: حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ).

(٤) الممتع الكبير في التصريف. تحقيق: فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت٦٤٦ هـ) .

(٥) الشافية في علم التصريف. تحقيق: حسن أحمد العثمان. المكتبة المكية، مكة المكرمة.

الرضي الأستراباذي (ت٦٨٦ هـ) .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ).

(٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية، القاهرة.

ثانيًا: كتب اللغة والنحو ذات الصلة بالصرف

سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ).

(٨) الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

ابن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٣هـ).
(٩) شرح المفصل للزمخشري. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ).
(١٠) المفصل في صنعة الإعراب. دار الجيل، بيروت.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ) .
(١١) شرح التسهيل. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. دار هجر، القاهرة، ١٩٩٠م.

ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ).
(١٢)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر، بيروت.

ثالثًا: المعاجم اللغوية المعتمدة

ابن منظور (ت ٧١١هـ).
(١٣) لسان العرب. دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

الفيروزآبادي (ت٨١٧ هـ) .
(١٥) القاموس المحيط. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م.
الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) .
(١٦) تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين. دار الهداية، القاهرة.
ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) .
(١٧) مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
الجوهري (ت ٣٩٣هـ) .
(١٨) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م .
رابعًا: المراجع الحديثة في علم الصرف :
علي أبو المكارم.
(١٩) التصريف العربي: أصوله وأحكامه. مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة.
أحمد مختار عمر.
(٢٠) دراسة الصوت اللغوي. عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م.
عبده الراجحي.

٢١) التطبيق الصرفي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. فخر الدين قباوة.

٢٢) تصريف الأسماء والأفعال. مكتبة المعارف، بيروت. محمد عيد.

٢٣) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي المحدثين. عالم الكتب، القاهرة. رمضان عبد التواب.

٢٤) التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م. إبراهيم أنيس.

٢٥) من أسرار اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. تمام حسان.

٢٦) اللغة العربية معناها ومبناها. عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

خامسًا: كتب التراجم والطبقات (للتعريف بالمؤلف)

٢٧) الزركلي، خير الدين. الأعلام. دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م. ابن العماد الحنبلي.

٢٨) شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٦م. السيوطي.
٢٩) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت. ياقوت الحموي.
٣٠) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب). دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م. ابن خلكان.
٣١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر، بيروت.

المحتويات

موضوعات البحث: ٥

مقدمة البحث ٨

أهمية البحث ١٠

اسئلة البحث ١٢

مفردات البحث ١٤

ملخص البحث ١٩

Abstract ٢١

كلمات البحث ٢٥

تمهيد ٢٦

الصَّرفُ في اللُّغةِ ٢٩

أهمِّيَّةُ عِلمِ الصَّرفِ ٣٢

ما يَدخُلُ مِن كَلامِ العَرَبِ تَحتَ عِلمِ الصَّرفِ وما لا يَدخُلُ: ٣٤

نُبذةٌ عن تاريخِ نَشأةِ العِلمِ وتطَوُّرِ التَّأليفِ فيه: ٣٨

الفَرْقُ بينه وبَيْنَ عِلْمِ النَّحوِ: ٤٤
ابن جنى بين النحو والصرف: ٤٥
الفعل المهموز ٤٩
معنى التَّضعيفِ: ٥١
الأفعال المعتلة ٥٣
اللَّفيفُ ٥٧
الممنوع من الصرف ٦٠
تصريف الاسم ٨٩
أوزان المصدر ٩١
لواحق المصدر: ٩٢
تَعريفُ القَلْبِ المَكانيِّ ٩٤
" الزيادة " ٩٥
اللام المزحلقة ١٠٠
اللام الموطئة للقسم: ١١١
الميزان الصرفي ١١٣
أَمثِلَةٌ على كيفيَّةِ الوَزْنِ ١١٥

الخاتمة ١٢٩
ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث ١٣٠
المصادر والمراجع ١٣٢
المحتويات ١٣٨

التصميم والإخراج
Q4.Prn
Quickly For Print
كيوفور
للطباعة والنشر
q4.prn@hotmail.com
+967 774 669 497

www.alukah.net
شبكة الألوكة

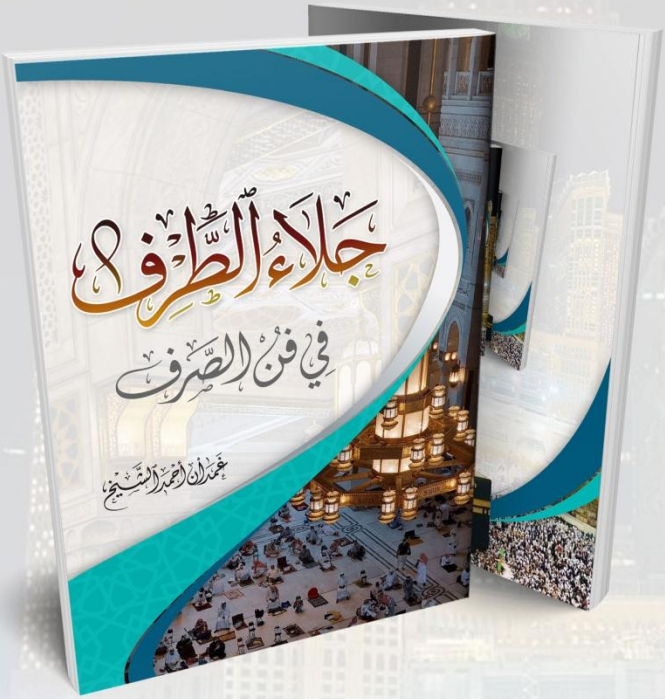

شبكة الألوكة - قسم الكتب